

مؤتمر العمل العربي
الدورة التاسعة والثلاثون
القاهرة - جمهورية مصر العربية
1 - 8 أبريل / نيسان 2012



ملخص
بنود ووثائق
مؤتمر العمل العربي
الدورة التاسعة والثلاثون
القاهرة / جمهورية مصر العربية
1 - 8 أبريل / نيسان 2012

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
5	■ تقديم
	■ البند الأول : تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي :
8 – 7	* القسم الأول : تقرير المدير العام حول " الحماية الاجتماعية سبيلا للعدالة الاجتماعية وضمانا لجيل المستقبل "
22 – 9	* القسم الثاني : تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2011
	** ملاحق (القسم الثاني) :
25 – 23	الملحق الأول : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (31) للجنة الحريات النقابية (نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) .
27 – 26	الملحق الثاني : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (10) للجنة شؤون عمل المرأة العربية (2011) .
30 – 28	الملحق الثالث : تقرير متابعة حول العقد العربي للتشغيل (2010 – 2020) .
	■ البند الثاني : النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة :
32 – 31	أولاً : تقرير عن نتائج أعمال دورات مجلس إدارة منظمة العمل العربية ما بين الدورة (38) والدورة (39) لمؤتمر العمل العربي: 1 - الدورة (75) لمجلس الإدارة (القاهرة، مايو/ أيار 2011). 2 - الدورة (76) لمجلس الإدارة (القاهرة ، نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) .
	ثانياً : ملاحق البند الثاني :
35 – 33	(1) الملحق الأول : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (88) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (سبتمبر/ أيلول 2011)
36	■ البند الثالث: متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق الدورة الثامنة والثلاثين لمؤتمر العمل العربي (القاهرة، 15-22 مايو/ أيار 2011)
	■ البند الرابع : المسائل المالية والخطة والموازنة:
37	أولاً : الموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء كما في 2012/2/1 .
40 - 38	ثانياً : مشروع خطة منظمة العمل العربية (المكتب والمؤسسات) لعامي (2013 – 2014) .

رقم الصفحة	الموضوع
42 – 41	ثالثاً : مشروع موازنة منظمة العمل العربية (المكتب والمؤسسات) لعامي (2013-2014).
43	رابعاً: تقارير هيئة الرقابة المالية وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 لكل من مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة
45 – 44	■ البند الخامس : تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية .
50 – 46	■ البند السادس : مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو/ حزيران 2012) .
	■ البند السابع : تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية التالية :
52 – 51	1 - مجلس إدارة منظمة العمل العربية (2012-2014) .
54 – 53	2 - هيئة الرقابة المالية (2012-2014) .
56 – 55	3 - لجنة الحريات النقابية (2012-2014) .
57	4 - لجنة شؤون عمل المرأة العربية (2012-2014) .
60 – 58	■ البند الثامن : تعيين المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية (2012 – 2016) .
70 – 61	■ البند التاسع : برامج مكافحة البطالة في الوطن العربي ... تقييمها ومجالات التطور .
80 – 71	■ البند العاشر : تكامل دور القطاعين العام والخاص في التنمية .
81	■ البند الحادي عشر : تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (40) لمؤتمر العمل العربي (مارس/ آذار 2013)



تقديم

تتضمن هذه الوثيقة ملخصاً حول جدول أعمال الدورة (39) لمؤتمر العمل العربى التى ستعقد فى القاهرة / جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (1 - 8 أبريل/ نيسان 2012) ، وتشتمل على أهم ما يحتويه جدول الأعمال من موضوعات هامة مطروحة للنقاش من قبل أطراف الإنتاج الثلاثة سواء فى الفرق أو فى الجلسات العامة ، ونأمل أن يكون هذا المؤتمر ساحة للحوار وتبادل الأفكار ، خاصة فى الموضوعات الفنية الهامة التى يتناولها جدول الأعمال ، ومنها :

- تقرير المدير العام وعنوانه " **الحماية الاجتماعية سبيلا للعدالة الاجتماعية وضمانا لجيل المستقبل** " ،
- تقرير حول برامج مكافحة البطالة فى الوطن العربى ... تقييمها ومجالات التطور ،
- تقرير حول تكامل دور القطاعين العام والخاص فى التنمية ،
- خطة منظمة العمل العربية لعامى 2013 - 2014 وموازنة منظمة العمل العربية لعامى 2013 - 2014 ،
- متابعة حول العقد العربى للتشغيل (2010 - 2020) ،
- إلى جانب أنشطة وإنجازات المنظمة خلال العام الماضى .

ونقدم هذه الوثيقة لإعطاء فكرة موجزة لما تحتويه بنود جدول الأعمال ، ويمكن الرجوع إلى الوثائق الأساسية للبنود للحصول على المزيد من المعلومات التفصيلية التى تتضمنها تلك البنود .

أحمد محمد لقمان

المدير العام

* * *

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى

القسم الأول

تقرير المدير العام حول

" الحماية الاجتماعية سبيلا للعدالة الاجتماعية وضمانا لجيل المستقبل "

يتناول تقرير المدير العام للدورة (39) لمؤتمر العمل العربى موضوع الحماية الاجتماعية سبيلا للعدالة الاجتماعية وضمانا لجيل المستقبل ، وذلك كقسم أول من البند الأول من جدول أعمال المؤتمر ،

ويحتوى هذا التقرير الهام على تمهيد فى أهداف التقرير (وأقسامه) ومفهوم الحماية الاجتماعية ، وأربعة فصول على النحو التالى :

الفصل الأول : أوضاع الحماية الاجتماعية على المستوى العربى :

1/1 : أوضاع الحماية الاجتماعية فى العالم العربى وعلى المستوى الدولى .

2/1 : تكامل شبكات الأمان الاجتماعى للحد من شدة البطالة .

3/1: تزايد أهمية الحماية الاجتماعية مع تزايد نسبة العاملين فى الريف لانخفاض مستويات التنمية البشرية وارتفاع نسبة وشدة الفقر .

4/1 : تزايد أهمية الحماية الاجتماعية للعاملين فى القطاع غير المنظم .

5/1 : تعدد التحديات الرئيسية لفاعلية تدابير الحماية الاجتماعية .

الفصل الثانى : الأزمات المالية الاقتصادية العالمية وتزايد تحديات الحماية الاجتماعية :

1/2: الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعولمة والأزمات المالية العالمية وانعكاساتها على سوق العمل والحماية الاجتماعية .

2/2 : الإصلاحات الاقتصادية وتطوير أسس الحقوق التأمينية .

-
- 3/2 : تنقل العمالة بين الدول العربية وأهمية الحماية الاجتماعية (للعمالة المتنقلة) .
- 4/2 : الإنتفاضات والثورات العربية والحماية الاجتماعية .
- الفصل الثالث : الحماية الاجتماعية تحقق العدالة الاجتماعية :**
- 1/3 : الحماية الاجتماعية الوقائية والعلاجية من خلال خدمات الضمان الإجتماعى .
- 2/3 : الحماية الاجتماعية ولتحقيق الفرص بالنسبة للمرأة العاملة .
- 3/3 : الحماية الاجتماعية ومحاربة الفقر (والتهميش) .
- 4/3 : الحماية الاجتماعية ومواجهة الأزمات .
- الفصل الرابع : تكامل الجهود لتفعيل الحماية الاجتماعية سبيلاً للعدالة الاجتماعية وضماناً لجيل المستقبل :**
- 1/4 : الآفاق الجديدة للحماية الاجتماعية لتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية .
- 2/4 : التمويل القومى لنفقات ملاءمة المعاشات مع الأسعار والأجور .
- 3/4 : إمتداد دور الضمان والتأمينات للأعباء الاجتماعية وللعمالة غير المنتظمة والعاملين لدى أنفسهم .
- 4/4 : تأكيد دور القطاع الخاص (التعاونيات والمشروعات الصغيرة والخدمات المالية التى يوفرها أصحاب الأعمال) .
- 5/4 : تفعيل وتدعيم الحوار الإجتماعى فى علاقته بالتنظيمات النقابية (محلياً وعربياً وفى أماكن العمل) لتوفير الحقوق العمالية والعمل اللائق .
- 6/4 : تفعيل الحماية الاجتماعية من خلال منظمة العمل العربية وأنشطتها لتنمية الموارد البشرية والتدريب المهنى والفنى ونشر الوعى التأمينى .
- والتقرير معروض على المؤتمر الموقر ضمن البند الأول من جدول الأعمال، وكذلك يوزع ضمن وثائق المؤتمر ملخص واف للتقرير للإطلاع والمناقشة واستخلاص النتائج .



البند الأول : تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي
القسم الثانى
تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2011

**** مقدمة :**

تناول القسم الثانى من البند الأول تقريراً لأهم نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية (المكتب والمعاهد والمراكز التابعة له) خلال عام 2011 ، وهو يتناول أهم ما أنجزته المنظمة من برامج ونشاطات سواء على المستوى العربى أو الدولى ، والجدير بالذكر فى هذا الشأن أن الظروف والمتغيرات العميقة والجذرية التى تعرضت لها بلداننا العربية خلال عام 2011 كان لها أثر فى تأجيل انعقاد بعض الأنشطة أو إلغائها نظراً للظروف التى مرت بها هذه البلدان ، وهو الأمر الذى انعكس على حجم ونوعية الأنشطة خاصة وأن المنظمة كانت تعتزم عقد عدة مؤتمرات هامة خلال العام المنصرم ولكننا لم نتمكن من ذلك ، إلا أننا قمنا بتنفيذ عدد لا بأس به من الأنشطة رغم الظروف التى تمر بها العديد من الدول العربية .. ويمكن تلخيص أبرز عناوين هذه النشاطات فى المجالات الآتية :

- معايير وتشريعات العمل .
- التعاونيات .
- المعاقين .
- شؤون عمل المرأة والطفل .
- التأمينات الاجتماعية .
- الصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل .
- التدريب .
- التشغيل .
- العلاقات العربية والدولية .

- الإعلام والتوثيق والمعلومات .
- الدراسات والبحوث والترجمة .

فضلا عن تقرير موجز لنشاطات وإنجازات السيد/ المدير العام ، والتي تضمنت العديد من الاجتماعات واللقاءات والمشاركات فى مؤتمرات دولية وإقليمية ركز فيها على تعزيز الصلة وتوثيق أواصر التعاون مع أطراف الإنتاج فى الدول العربية والمنظمات العربية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، والتي يأتى فى مقدمتها مشاركته فى أربعة محافل دولية وهى :

• **زيارة السيد/ المدير العام للجمهورية التركية على رأس وفد المنظمة للمشاركة فى المؤتمر العالمى التاسع عشر للصحة والسلامة المهنية خلال الفترة من 11 - 2011/9/15 :**

يعد هذا المؤتمر أكبر تجمع عالمى لخبراء الصحة والسلامة المهنية ، وهو يعقد كل ثلاث سنوات ، وتم استضافته هذا العام فى اسطنبول حيث استقطب المؤتمر أكثر من (5400) مشارك من (115) دولة فى العالم ، وتميز بالحضور اللافت لممثلى العديد من الدول العربية بمشاركة (20) دولة عربية وعشرة من وزراء العمل العرب لكل من (الأردن - الجزائر - السعودية - الصومال - فلسطين - قطر - الكويت - مصر - المغرب - موريتانيا) ، وذلك لمناقشة المقارنات الشاملة والوقائية للصحة والسلامة المهنية مقارنة مع منظومات الصحة والسلامة المهنية - الحوار الاجتماعى والشراكة والابتكار فى مجال الصحة والسلامة المهنية ، بالإضافة إلى التحديات الجديدة فى عالم العمل والاقتصاد العالمى المتغير .

عقدت منظمة العمل العربية اجتماعا إقليميا حول "التحديات التى تواجه الدول العربية فى بناء ثقافة الوقاية" ضمن فعاليات المؤتمر فى 2011/9/13 بهدف عرض وتقييم ما تم إنجازه على المستوى العربى فى مجال تعزيز ثقافة الوقاية إنسجاما مع إعلان سيؤول واقتراح الطول والمرئيات التى تواجه ثقافة الوقاية الوطنية .

إضافة إلى ما تقدم قامت المنظمة (المعهد العربى للصحة والسلامة المهنية) بعقد الندوة الدولية حول الصحة والسلامة المهنية فى قطاع النفط ضمن فعاليات المؤتمر يوم 2011/9/14 . كما شارك السيد/ المدير العام والسيد/ د . محمود إبراهيم مدير المعهد العربى للصحة والسلامة المهنية بدمشق فى

الندوة الدولية حول تنفيذ إعلان سيؤول بشأن السلامة والصحة في العمل كون السيد/ المدير العام أحد الموقعين على الإعلان .

• **زيارة السيد/ المدير العام لليونان للمشاركة في المنتدى العالمي التاسع لحوار الحضارات - رودس خلال الفترة من 6 - 2011/10/8 :**

شارك وفد المنظمة برئاسة معالي السيد/ المدير العام في المنتدى العالمي التاسع لحوار الحضارات بحضور (500) مشارك من الشخصيات العامة والسياسية والفكرية والعاملين في مجال السلك الدبلوماسي . وقد ألقى معالي السيد/ المدير العام كلمة في المؤتمر ، كما ترأس المائدة المستديرة التي نظمتها المنظمة تحت عنوان "التطورات الراهنة في المنطقة العربية" والتي حظيت بحضور متميز حيث شارك فيها نائب وزير خارجية روسيا ونائب وزير التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى نخبة من الخبراء الدوليين المتخصصين في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والإعلام .

• **زيارة السيد/ المدير العام لجمهورية جنوب أفريقيا للمشاركة في الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر لمنظمة العمل الدولية خلال الفترة من 11 - 2011/10/14 :**

بناء على الدعوة الموجهة للسيد/ المدير العام من منظمة العمل الدولية شارك في الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر حيث ألقى كلمة في الجلسة الافتتاحية عبر فيها عن تقديره لشخص السيد/ خوان سومافيا ودعمه للمكاتب الإقليمية لترسيخ العمل اللائق وتنفيذ برامج قطريا وإقليميا وحرصه على تدعيم التعاون مع منظمة العمل العربية .

هذا وقد عقد السيد/ المدير العام عدة اجتماعات ولقاءات على هامش المؤتمر مع الوفود العربية المشاركة ومعالي السادة وزراء العمل العرب .

وقد نتج عن هذه الاجتماعات الاتفاق مع السيد/ شارلز دان المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في أفريقيا (أديس أبابا) والسيدة/ ندى الناشف - المدير الإقليمي لغربي آسيا لمنظمة العمل الدولية (بيروت) والدكتور/ يوسف القريوتي - مدير مكتب منظمة العمل الدولية (القاهرة) على تنظيم المنتدى العربي حول إدارة وتفتيش العمل بالتنسيق والتعاون بين المنظمين العربية والدولية ووزارة التشغيل والتكوين المهني بالمملكة المغربية .

● **مشاركة السيد/ المدير العام فى اجتماعات الدورة (312) لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية (جنيف ، 3 - 2011/11/18) :**

تميزت هذه الدورة بمساهمة إيجابية من الوفود العربية فى مناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة وبوجه خاص الموضوعات التى تدخل ضمن اهتمامات ومصالح المنطقة العربية . قام معالى السيد/ المدير العام بعقد اجتماعات تنسيقية وتشاورية حول اهتمامات المجموعة العربية مع معالى وزراء العمل العرب وسعادة السفراء العرب المعتمدين بجنيف ، وكذلك مع ممثلى منظمة العمل الدولية لتعزيز التعاون القائم بين المنظمتين .

تميزت هذه الدورة بمشاركة مكثفة من الوفود العربية فى الاجتماع التنسيقي للأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولى بشأن توحيد المواقف العربية .

● **مشاركة السيد/ المدير العام فى الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادى (اليابان / كيوتو ، 4 - 7 ديسمبر/ كانون الأول 2011) :**

تلبية للدعوة الموجهة من منظمة العمل الدولية للمشاركة فى الاجتماع الخامس عشر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادى بكيوتو باليابان ، شارك وفد المنظمة برئاسة معالى السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية فى هذا الاجتماع الذى يعقد كل خمس سنوات والخاص بإقليم آسيا ، وحضره ممثلو أطراف الإنتاج من خمسين دولة آسيوية منها (12) دولة عربية عن منطقة آسيا .

وقد ألقى معالى السيد/ المدير العام كلمة فى الجلسة الأولى التى تلت حفل الافتتاح باعتباره ضيف شرف مدعو لمخاطبة المؤتمر ، حيث أشار معاليه فى كلمته إلى أن الإقليم الآسيوى يتمتع بالرؤية والقيادة والالتزام بما يمكنه من تحقيق العمل اللائق بوصفه أول أدوات العدالة الاجتماعية . وقد تضافرت جهود أطراف الإنتاج فى البلدان العربية مع جهود منظمة العمل الدولية لتصحيح مسار العولمة لتكون عادلة وفى إصدار ميثاق عالمى يعنى بالعدالة الاجتماعية ، ثم تطرق فى كلمته إلى الأزمة العالمية الاقتصادية وأوضح كيف عانت المنطقة العربية من

هذه الأزمة وصولاً إلى أن النظام المالي الاقتصادي العالمي بحاجة ماسة إلى الإصلاح ، وقد عرج في كلمته إلى التغييرات العميقة التي طرأت على العالم العربي فيما يعرف بالربيع العربي وكيف انعكست هذه الأوضاع على التشغيل وارتفاع معدلات البطالة وتراجع اقتصادي. وأن مسيرة الربيع العربي لفتت النظر بقوة لمطلب العدالة الاجتماعية والحق في العمل وضرورة تحقيق شروط العمل اللائق .

وقد دعى معالي السيد/ المدير العام للمشاركة في حفل خاص بضيوف الشرف حضره رئيس الوزراء الياباني ونائب رئيس وزراء تيمور ومدير عام منظمة العمل الدولية ، حيث دارت مناقشات حول آفاق العمل في ضوء الأوضاع الاقتصادية العالمية .

المحاور التي تناولتها أنشطة المنظمة خلال عام 2011 :

أولاً : محور الحماية الاجتماعية :

تم تنفيذ عدة أنشطة في مجالات معايير وتشريعات العمل والتعاونيات والمرأة والمعاقين والتأمينات الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية .

(1) يعد إصدار " إعلان مبادئ بشأن الحوار الاجتماعي العربي " أحد أهم الإنجازات التي تمت في محور الحماية الاجتماعية لهذا العام ، حيث تم إعداد مشروع الإعلان تنفيذاً لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته (38) لعام 2011 رقم (1451) ، وذلك في ضوء نتائج أعمال المؤتمر الإقليمي حول الحوار الاجتماعي في الدول العربية الذي عقد بالرباط في الفترة من 14 – 16 ديسمبر/ كانون الأول 2010 بالتعاون بين منظمي العمل العربية والدولية الذي توصل إلى إصدار مجموعة من التوصيات من أهمها إصدار إعلان عربي حول الحوار الاجتماعي .

وفي ضوء التوجيه الصادر للمنظمة من المؤتمر العام قامت المنظمة بالترتيب لعقد اجتماع خبراء شاركت فيه ثلاث دول عربية ، تونس ، مصر – الأردن ، وقد ضم الإعلان عشرون هدفاً تدعو جميعاً إلى تأسيس العدالة الاجتماعية والمساواة وصيانة السلم الاجتماعي والعمل على توفير المناخ الديمقراطي الذي تحترم فيه الحقوق الأساسية والاقتصادية والاجتماعية والحريات العامة والنقابية ، ودعم الحقوق الأساسية للعمال والإقرار بالحقوق والحريات النقابية وتعزيزها وإلغاء كافة أشكال التمييز والتهميش في العمل ،

بالإضافة إلى إيجاد المناخ الملائم للعلاقات الجيدة التي تعزز دور التشاور والحوار الاجتماعي والتفاوض وتحفز على الاستثمار .

وقد تم تعميم الإعلان على أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي تمهيداً لعرضه على الدورة (39) لمؤتمر العمل العربي .

(2) يندرج قطاع التعاونيات ضمن اهتمامات واختصاصات محور الحماية الاجتماعية من منطلق الاهتمام بتعزيز دور القطاع التعاوني – أحد الروافد الاقتصادية والاجتماعية الهامة .

وفي هذا الإطار تم عقد الندوة القومية حول دور التعاونيات في دعم الاقتصاد والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية ببيروت في الفترة من 25-27/11/2011 بمشاركة عدد (76) مشارك من أطراف الإنتاج الثلاثة ، بالإضافة إلى الاتحاد التعاوني العربي والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، وقد خرجت عدة توصيات عن الندوة من أهمها تعزيز دور التعاونيات والاهتمام بكافة أنواعه وفروعه لتمكينه من أداء رسالته في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في مواجهة تحدى البطالة والتخفيف من حدة الفقر .

(3) وفي مجال حماية المعاقين عقدت المنظمة ندوة قومية حول " وقفة تقييم ومراجعة لما تحققت في العقد العربي للمعاقين " ببيروت في الفترة من 24-26/7/2011 بمشاركة (45) مشارك من تسعة دول عربية ، هدف النشاط إلى مراجعة مضمون العقد ومدى موافقته مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والوقوف على ما تم تحقيقه ، وقد خلص الاجتماع إلى عدة توجيهات من أهمها توحيد المصطلح المستعمل في التعبير عن ذوي الإعاقة ومفهوم التعرف عليه واعتماد المصطلح الوارد في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهو " الأشخاص ذوي الإعاقة " ، بالإضافة إلى إجراء البحوث والدراسات التي تستهدف تقويم التشريعات العربية في مجال حق الأشخاص ذوي الإعاقة والاهتمام بالإحصاءات وإنشاء قواعد للمعلومات على أن يتم تحديثها وربطها بالشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .

(4) في ضوء الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على العمالة العربية والعمالة النسائية بوجه خاص عقدت منظمة العمل العربية الندوة القومية حول " الأزمات الاقتصادية وأثرها على عمل المرأة " ببيروت في الفترة من 18-20/10/2011، حيث شارك فيها (65) مشاركاً من 15 دولة عربية ،

يهدف النشاط إلى دراسة أثر الأزمات المالية والاقتصادية على العمالة العربية وعلى المرأة العاملة العربية بشكل خاص وتبادل التجارب الوطنية للتنمية الاقتصادية ومشاريع تشغيل المرأة.

وقد خلصت الندوة إلى العديد من التوصيات من أهمها المواءمة بين القطاعات الحكومية وشبه الحكومية وبخاصة في القوانين والأنظمة والتوجيهات الاستثمارية لتجاوز الأزمة المالية بالشكل المطلوب وتفعيل دور الإعلام الاقتصادي وتهيئة العاملين فيه للتعاطي السليم مع مختلف القضايا ذات الطابع الاقتصادي ، وذلك بالإضافة إلى دعوة الدول العربية لتبنى إنشاء صندوق دعم تشغيل المرأة في الريف والبادية في البلاد العربية ودعم مشروع محو الأمية القانونية بحقوق المرأة بشكل خاص ومحو الأمية الأبجدية والمعرفية بين النساء بشكل عام .

(5) وعلى هامش الندوة تم انعقاد لجنة شئون عمل المرأة العربية بمشاركة

عضوات اللجنة والأمانة الفنية للجنة ، تدارست اللجنة في هذا الاجتماع خطة عملها لعام 2012 ، حيث أوصت بعقد منتدى عربي للمرأة ، كما أقرت اللجنة إعداد تقرير تحليلي حول المتغيرات في المنطقة العربية على عمل المرأة .

(6) وفي إطار رصد مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية على حجم ونوعية عمل

الأطفال عقدت المنظمة الندوة القومية حول " الأزمات الاقتصادية وأثرها على عمل الأطفال " بحضور 50 مشاركاً من إحدى عشرة دولة عربية يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة ، بالإضافة إلى ممثلين عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والمجلس العربي للطفولة والتنمية ، هدف النشاط لدراسة الأوضاع الاقتصادية ومدى تأثيرها على حجم ونوعية عمل الأطفال والترويج للاستراتيجية العربية للحد من عمالة الأطفال وكيفية تفعيل آليات تنفيذها ، بالإضافة إلى دراسة تطوير نظم الضمان الاجتماعي وتفعيل نظام التأمين ضد البطالة لتمكين الأطفال من مواصلة دراستهم .

وقد أوصت الندوة بأهمية تطوير وتحديث التشريعات والأنظمة التي تهدف إلى الحد من عمالة الأطفال ، بالإضافة إلى الدعوة لبناء استراتيجية وطنية للحد من عمالة الأطفال قائمة على الحوار الاجتماعي ومشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني إلى جانب الحكومة ، وكذلك التصديق على الاتفاقية العربية بشأن عمل الأحداث رقم (18) لعام 1996 .

(7) تم عقد عدة أنشطة في مجال التأمينات الاجتماعية قام بها المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم من واقع خطته لعام 2011 أغلب الأنشطة قطرية لصالح جمهورية السودان ، بالإضافة إلى نشاط إقليمي ، تركّز مجمل هذه الأنشطة على أهمية توفير الحماية الاجتماعية من خلال أنظمة الضمان الاجتماعي في مجالات عدة منها " دور نظم الضمان الاجتماعي في إدماج المرأة في القطاع غير المنظم في الحياة الاقتصادية ، والتي اتخذت من " بائعات الشاي " نموذج لها ، وقد هدف النشاط لأهمية شمول العاملين بالقطاع غير المنظم بنظم الضمان الاجتماعي وتوفير بنية وظروف عمل لائقة لبائعات الشاي .

كما ركّز أحد الأنشطة على دور السجل المدني في تطوير نظم الضمان الاجتماعي وإدارة السجل المدني من أجل إبراز دور السجل المدني في تسهيل تقديم الخدمات التأمينية المتميزة .

كما قام المركز بعقد حلقة إقليمية حول " توسيع نطاق شمولية مظلة التأمينات الاجتماعية " شارك فيها كل من السودان ، وسوريا ، ومصر ، حيث ناقشت الحلقة واقع توسيع نطاق التأمينات الاجتماعية ، بالإضافة إلى الجوانب القانونية لهذا التوسع والمشاكل التي تواجهه .

(8) في إطار قيام المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بتنفيذ خطته لعام 2011، قام المعهد بتنفيذ دورة قطرية في مجال الصحة والسلامة المهنية ، حول " حدود ومؤشرات التعرض المهني " لصالح أعضاء هيئة التدريس في المركز العالمي للصحة والسلامة المهنية في طرابلس بدمشق في الفترة من 13-17 شباط 2011.

شارك المعهد في أعمال الاجتماع " التشاوري للارتقاء بالصحة والسلامة المهنية في العراق " بهدف رسم خارطة طريق للارتقاء بالصحة والسلامة المهنية في العراق ، وتدعيم دور المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في هذا المجال ، كما شارك المعهد في " المؤتمر الوطني الأول للصحة والسلامة المهنية تحت شعار " بناء ثقافة السلامة من أجل عمل لائق " الذي عقد بمملكة البحرين في 26-27/4/2011 ، وبالإضافة إلى ما تقدم كان للمعهد مشاركة متميزة في فعاليات المؤتمر الدولي (19) للصحة والسلامة المهنية الذي عقد باسطنبول في الفترة من 11-15/9/2011 ، والذي سبق الإشارة إليه .

ثانياً : محور التنمية البشرية والتشغيل :

(9) يأتي محور التنمية البشرية والتشغيل على قمة أولويات عمل المنظمة ، وذلك استناداً إلى دور المنظمة فى النهوض بمعدلات التشغيل ومواجهة تحدى البطالة الذى تعاني منه أغلب البلدان العربية بما فيها الدول النفطية ، وجاء هذا الدور المحورى فى إطار جهود المنظمة التى أسفرت عن إعلان الدوحة واعتماد القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالكويت مطلع عام 2009 للفترة من 2010-2020 عقداً عربياً للتشغيل واعتماد البرنامج العربى المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة . وبناءً عليه قامت المنظمة بإصدار تقريرين " الأول والثانى حول التشغيل " .

وقامت فى هذا العام فى شهر إبريل / نيسان 2011 بعقد اجتماع خبراء للمباشرة بإعداد التقرير العربى الثالث عن التشغيل والبطالة فى الدول العربية ، والذى سيصدر تحت عنوان " انعكاس الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة .. حاضراً ومستقبلاً " ، حيث سيتضمن التقرير ثمانى محاور رئيسية تتناول أوضاع التشغيل والبطالة قبيل الاحتجاجات الشعبية العربية والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه الاحتجاجات ، مع بيان ورصد السياسات الحكومية الفاعلة لدعم التشغيل فى ضوء المطالب الشعبية والوصول لبناء قواعد التوافق المجتمعى المحقق لقدرة أكبر من العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعى ، بالإضافة إلى تناوله ملامح الخطط الوطنية لدعم التشغيل والحد من البطالة .

وفى هذا الإطار تم عقد نشاط قومى حول " متطلبات التقدم المحرز فى إنجاز العقد العربى للتشغيل " بالقاهرة خلال يومي 28-29/11/2011 بحضور 36 مشارك من المعنيين بقضايا التنمية والتشغيل من وزارات العمل وأصحاب الأعمال والعمال .

وقد تناولت الندوة عدة محاور حول العقد منها تطوير منظومة التدريب التقنى والمهنى ومحور التوجيه والإرشاد المهنى فى تشغيل الشباب وأوضاع القوى العاملة والتشغيل مع التركيز على تشغيل الشباب وتنقل الأيدي العاملة ، والتشغيل فى القطاع غير المنظم وأثر إنتاجية العمالة العربية ومتطلبات تحسينها، وذلك بالإضافة لدور منظمة العمل العربية فى متابعة إنجاز العقد

العربي للتشغيل ، وقد خلصت الندوة إلى عدة نتائج من أهمها دعوة مؤسسات العمل العربي المشترك وصناديق التمويل وبنوك الاستثمار العربية ومؤسسات القطاع الخاص إلى الإسراع في تنفيذ الخطط والبرامج ذات الصبغة الهيكلية التي أقرتها القمة الاقتصادية بهدف التقدم في إنجاز التكامل العربي للتشغيل والعمل بالإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهني .

(10) وفي ضوء اعتماد مؤتمر العمل العربي للتصنيف العربي المعياري للمهن الصادر عام 2008 عقدت منظمة العمل العربية ورشة عمل تدريبية حول " تطبيقات التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 " بالتعاون مع وزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية في الفترة من 3-5/5/2011 بحضور 57 مشارك يمثلون الجهات المعنية المصرية ، وذلك بهدف التأكيد على الدول العربية لمواءمة تصنيفاتها الوطنية مع التصنيف العربي واستخدامه كمرجعية في بناء وتطوير قاعدة بيانات ونظم معلومات سوق العمل العربية والمساعدة في الاعتراف المتبادل بين الدول العربية بمؤهلات العاملين ومستوياتهم بما يساهم في انتقال العمالة العربية .

(11) وفي هذا السياق ، تم عقد اجتماع مع الوكالة الدولية للتعاون الدولي GIZ بشأن بحث أوجه التعاون في تحديث التصنيف المهني المعياري ، وتدريب المدربين مع دعم عملية نشر وتحديث التصنيف ، حيث تم الاتفاق على برنامج مهني لتحديد منسق وطني لدى وزارات العمل العربية وعقد اجتماع خبراء للاتفاق على التحديثات المطلوبة من المؤسسات المختلفة .

وفي إطار مجال التدريب عقدت المنظمة ورشة عمل تدريبية حول " تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات القيادية " بالملكة الأردنية الهاشمية بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن في الفترة من 10-12/10/2011 ، وذلك بهدف تعميق الحوار والتشاور بين المعنيين بقضايا التشغيل والحد من البطالة والفقر لمتابعة رفع القدرات القيادية والعمل على رفع إنتاجية العامل وتطوير مهاراته .

ثالثاً : محور إدارات العمل :

(12) يتولى المركز العربي لإدارات العمل والتشغيل بتونس بتنفيذ خطة عمل المركز والمقترحة من قبل الدول الأعضاء بمنظمة العمل العربية ، وذلك بعد اعتماد هذه الخطة من قبل الأطراف المعنية والمساهمة في تمويل موازنة المركز وهم منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية والحكومة التونسية .

ونتيجة للظروف التي مرت بها الجمهورية التونسية في عام 2011 فقد بدأ المركز تنفيذ خطة عمله على النحو التالي :

- الندوة الوطنية لفائدة جمهورية مصر العربية حول " مكافحة العمل الجبرى من خلال معايير العمل العربية والدولية والتشريعات المصرية " .
- اجتماع خبراء حول " دور إدارة العمل وتفتيش العمل فى النهوض بالعمل اللائق فى الدول العربية " 3-2011/10/5 بتونس .
- حلقة نقاشية حول " استجابات إدارة العمل لمتطلبات الثورات العربية " التجربة التونسية – التجربة المصرية - بتونس .
- حلقة نقاشية حول " الدور المستقبلى للمركز بعد 25 سنة فى خدمة إدارات العمل العربية " - بتونس .
- دورة تدريبية لفائدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول " تطوير نظام معلومات سوق العمل " بالجزائر فى الفترة من 10-2011/12/12.
- ندوة وطنية لفائدة المملكة المغربية " المرأة العاملة فى المغرب : من الحماية إلى المساواة " المغرب من 27-2011/10/28 .
- ندوة إقليمية للدول العربية بشمال أفريقيا حول " دور إدارة العمل فى حماية العاملين بالقطاع الفلاحي " الرباط من 28-2011/11/30 .
- دورة تدريبية حول " نظام معلومات سوق العمل " جيبوتي 17-2011/12/19 .

رابعاً : محور العلاقات العربية والدولية :

(13) يختص هذ المحور بمجمل أنشطة المنظمة على المستويين العربى والدولى وبشكل خاص المشاركة فى الأنشطة التى تعقدها جامعة الدول العربية – المنظمات العربية المتخصصة ومنظمات المجتمع المدنى ، والتى تشارك فيها منظمة العمل العربية باعتبارها بيت خبرة يختص بقضايا العمل والعمال ، بالإضافة إلى مشاركة المنظمة فى المؤتمر العام ومجلس إدارة منظمة العمل الدولية ، وكافة الجهات الدولية التى تدعى إليها ، ومن أهم هذه الأنشطة مشاركة المنظمة فيما يلى :

- الدورة العادية (136) لمجلس جامعة الدول العربية .
- الدورة العادية (188) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى .
- الدورة الثانية للبرلمان العربى الانتقالى للعام 2011 .

-الحفل الإقليمي لإطلاق تقرير " حالة سكان العالم 2011 ، البشر والإمكانات " .

-ورشة عمل حول " تضمين مشاركة منظمات المجتمع المدني فى مراقبة أداء الحكومة المصرية " .

-الدورة (58) للجنة الإقليمية لشرق المتوسط .

-ملتقى الدوحة حول " العمل اللائق والحد من الفقر " .

-اجتماعات الدورة (312) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولى .

خامساً : محور الإعلام والتوثيق والدراسات :

(14) يختص هذا المحور بالتعريف بالمنظمة والقيام بالتغطية الإعلامية لأخبار ونشاطات المنظمة قطرياً وقومياً عبر وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية وإصدار البيانات الصحفية التى تخدم العمل الإعلامى بالمنظمة ، بالإضافة إلى عقد عدد من الأنشطة الإعلامية فى مجال اختصاص المنظمة .

عقدت المنظمة فى إطار محور الإعلام ندوة قومية حول " دور الإعلام فى خدمة قضايا العمل والتنمية الشاملة " القاهرة فى الفترة من 12-2011/1/14 بحضور 25 مشاركاً من أطراف الإنتاج الثلاثة ، بالإضافة إلى عدد من الإعلاميين وخبراء الإعلام يمثلون جهات رسمية وعربية ومنظمات نقابية عمالية وجامعات عربية .

وتهدف الندوة إلى إبراز دور الإعلام فى عملية التنشئة الاجتماعية والاقتصادية والتعرف على التطورات التكنولوجية فى صناعة الإعلام بجانب الرسائل الإعلامية من خلال وسائل الإعلام التقليدية والحديثة مثل الإنترنت والأقمار الصناعية ، وقد ركزت محاور الندوة على العلاقة بين السياسات الإعلامية وسياسات العمل وعلاقة الرسالة الإعلامية بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، بالإضافة إلى التعريف باتجاهات وألويات عمل منظمة العمل العربية من خلال العقد العربى للتشغيل 2010 – 2020 .

(15) يعد مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل أحد المشاريع الرئيسية للبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة الذى أقرته القمة الاقتصادية والاجتماعية بالكويت عام 2009 ، حظى مشروع الشبكة باهتمام عدد من المؤسسات ومنها برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية

(الأجفند) وقد تم توقيع بروتوكول تعاون مع البرنامج للمباشرة في مشروع الشبكة والمنظمة بصدد إعداد البرنامج التنفيذي للمشروع .

(16) تمت المشاركة في اجتماع خبراء حول " تكامل السياسات الاقتصادية وسياسات العمل في منطقة الإسكوا (بيروت في 31 أكتوبر / تشرين أول 2011) بناءً على الدعوة الموجهة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للمنظمة بمشاركة (12) دولة عربية ، بالإضافة إلى عدد من المنظمات الدولية ومنظمة العمل العربية وخبراء لبعض الدول العربية والدولية .

ويهدف الاجتماع لإشراك البلدان الأعضاء بالإسكوا في المناقشات في الجوانب الاقتصادية التي تخلق سياسة متكاملة لسوق العمل ، واقتراح توصيات لتحسين الربط بين السياسات الاقتصادية وسياسات سوق العمل ، بالإضافة إلى مناقشة النتائج الأولية لتقرير حول السياسات الاقتصادية في منطقة الإسكوا وتأثيرها على خلق فرص عمل .

(17) تسعى المنظمة لتوثيق وتحديث كافة الأنشطة والإنجازات الخاصة بها طوال العام بالإضافة إلى التطوير الدائم لموقع المنظمة على شبكة الإنترنت ، وفي هذا الإطار تم عقد اجتماع خبراء مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ في 2011/12/12 تناول الاجتماع مناقشة استخدام موقع المنظمة على الإنترنت لمتابعة تطبيق وتحديث التصنيف العربي المعياري للمهن ، وذلك بهدف تسهيل وتيسير استخدام التصنيف الصادر عام 2008 من خلال إنشاء واجهة برمجية للتصنيف على الإنترنت بحيث تتمكن المؤسسات المختلفة في الدول العربية الأعضاء من استخدام الواجهة بما يناسب تطبيقات التصنيف وتوفير منصة إلكترونية يستفاد منها لخدمة آلية تحديث التصنيف تحت مظلة المنظمة .

(18) في إطار إحصاءات العمل قام مكتب العمل العربي بالإعداد والتحضير " للكتاب الدوري لإحصاءات العمل " الذي سيصدر العدد التاسع منه في عام 2012 ، كما تم إعداد دراسة حول وضع القواعد والتصنيفات الخاصة بإحصاءات العمل ضمن التعدادات السكانية ومسح القوى العاملة ، وذلك بهدف إنتاج إحصاءات وطنية رسمية منسقة وقابلة للمقارنة .

كما تم في هذا المجال أيضاً تصميم قاعدة بيانات إحصاءات العمل بالبلدان العربية لكي تساعد على توفير البيانات والمعلومات التي تمكن المسؤولين والباحثين والمهتمين من تشخيص الوضع الحالي لسوق العمل

ووضع الدراسات والخطط والسياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات التي تعالج الإخفاقات وتحسين أوضاع أسواق العمل العربية .

(19) قامت منظمة العمل العربية بإصدار عدداً من الدراسات والمطبوعات خلال عام 2011 ، نشير إلى أهمها :

- 1 - دراسة حول "تكنولوجيا المعلومات وأثرها على تنمية الموارد البشرية".
- 2 - دراسة تحليلية حول القطاع غير المنظم .
- 3 - إعادة طباعة دليل المصطلحات القانونية في مجال العمل .
- 4 - الاستراتيجية العربية للحد من عمالة الأطفال .
- 5 - الندوة القومية حول " الأزمات الاقتصادية وأثرها على عمل المرأة " .
- 6 - الندوة القومية حول " متطلبات التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل " .
- 7 - الندوة القومية حول " دور التعاونيات ودعم الاقتصاد والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية " .
- 8 - الدورة التدريبية حول الضمان الاجتماعي : الواقع والآفاق الخاص بالجمهورية الموريتانية .
- 9 - العددان 94 و 95 من مجلة العمل العربي .
- 10 - إصدار المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس دراسة حول " إدارات العمل العربية" وظائفها - هيكلها - آليات عملها ، دراسة تحليلية بمنظور مستقبلي .
- 11 - دليل إدارات العمل العربية .
- 12 - مجلة الرسالة الصادرة عن المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .
- 13 - فيلم وثائقي عن أعمال المركز العربي للتأمينات الاجتماعية للفترة من 2004 - 2010 .
- 14 - دراسة حول تحديات أنظمة التأمين الصحي الاجتماعي في البلدان النامية نماذج من الدول العربية .
- 15 - دراسة حول التسممات المهنية الناجمة عن الزئبق ومركباته الصادرة عن المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية .
- 16 - الدليل الاسترشادي حول الصحة والسلامة المهنية في قطاع الزراعة .
- 17 - إصدار كتاب حول مخاطر بيئة العمل والطب المهني .



البند الأول : تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي
**** ملاحق (القسم الثاني) :**
الملحق الأول
تقرير عن نتائج أعمال الدورة (31)
للجنة الحريات النقابية (القاهرة ، نوفمبر/ تشرين الثاني 2011)

أولاً : عقدت لجنة الحريات النقابية دورتها الحادية والثلاثين في القاهرة (نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) .

ثانياً : تضمن جدول أعمال الدورة الحادية والثلاثين للجنة مايلي :

- 1 - انتخاب رئيسا للجنة ونائبا للرئيس ومقررا لمدة عام .
- 2 - جهود مكتب العمل العربي في صيانة وتنمية الحريات النقابية خلال الفترة (نوفمبر / تشرين الثاني 2010 – نوفمبر / تشرين الثاني 2011) .
- 3 - المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثارها على الحركة العمالية العربية (عقد ندوة / إعداد دراسة) .
- 4 - المؤتمر الثاني للحقوق والحريات النقابية .

ثالثاً : نظرت اللجنة في الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها وتوصلت بشأنها إلى التوصيات التالية :

- 1 - توجيه الشكر والتقدير للمدير العام لمنظمة العمل العربية على جهوده وأسرة مكتب العمل العربي خلال هذا العام من أجل تنمية الحقوق والحريات النقابية وتعزيز الحوار الاجتماعي ودعم الديمقراطية وحرية الرأي والفكر والتعبير وتقدير دوره ومساعدته الحميدة من أجل ترسيخ مبادئ الحريات النقابية وتأكيد حق الإنسان في العمل والإعلاء من دور الحوار الاجتماعي لحل مشكلات العمل وإيجاد المناخ المناسب لعلاقات العمل الناجحة التي تشكل أحدهم عوامل

-
- الجذب للاستثمارات في مشاريع العمل الدائم الذي يؤمن فرص العمل أمام الباحثين عنه والوافدين الجدد إلى أسواق العمل من الشباب .
- 2 - التأكيد على دعوة اللجنة المتكررة للدول العربية لصيانة وتنمية وتعزيز الحقوق والحريات النقابية وتكييف تشريعات العمل الوطنية لتتلاءم وأحكام معايير العمل العربية والدولية بشأن الحقوق والحريات النقابية ، وترجمة الحقوق التشريعية إلى إجراءات تنفيذية على أرض الواقع .
- 3 - تجديد الدعوة للدول العربية للتصديق على الاتفاقيتين العربيتين رقم (8) بشأن الحقوق والحريات النقابية ورقم (11) بشأن المفاوضات الجماعية وتأكيد دور منظمات العمال وأصحاب الأعمال في الاطلاع على تقاريرها الدورية التي ترسل إلى لجنة الخبراء القانونيين ، بشأن التحقق من مدى الوفاء بالتزامات هذه الدول تجاه معايير العمل العربية خاصة في مجال الحقوق والحريات النقابية .
- 4 - تثمين جهود منظمة العمل العربية ودعمها للمنظمات النقابية حديثة التكوين في بعض الدول العربية والمطالبة بزيادة هذا الدعم لتمكين ممثلي العمال في هذه الدول من المشاركة في أنشطة وبرامج منظمة العمل العربية لاكتساب الخبرات والمعارف والمهارات التي تعزز مسيرتهم النقابية .
- 5 - دعوة منظمة العمل العربية لمواصلة نشاطها الترويجي لحث الدول العربية على التصديق على اتفاقيات الحقوق الأساسية في العمل واتفاقيات تسهيل تنقل الأيدي العاملة العربية بين بلدان الوطن الكبير بما يتفق مع اتفاقيات العمل العربية ويحقق مصالح دول الإرسال والاستقبال العربية .
- 6 - التأكيد على أن وحدة الحركة العمالية وقوتها ، تصان بمقدار ما تتمتع به من الحرية والديمقراطية ، وهما سياجها القوى من الانقسام والضعف والخلافات الداخلية وأية تدخلات خارجية في شئونها .
- 7 - دعوة كل من منظمة العمل العربية والاتحاد الدولي لنقابات العمل العرب لتعزيز علاقات التعاون بينهما والتنسيق المشترك لدفع جهود تعزيز الحقوق والحريات النقابية إلى الأمام ، وتقدير الأسلوب الهادئ والبناء وثماره في دعم وتنمية الحقوق والحريات النقابية في الدول العربية ، وتوجيه التعاون مع الاتحادات العمالية العالمية لما فيه خدمة مصالحنا القومية والحفاظ على قوة ووحدة الحركة العمالية العربية .

8 - دعوة مكتب العمل العربي لتكثيف اتصاله بأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية من أجل عقد المؤتمر الثاني للحقوق والحريات النقابية في دول الوطن العربي خلال العام القادم والتوصية بعقدته في دولة مقر منظمة العمل العربية أو أي دولة ترحب باستضافته وتوفير التغطية الإعلامية المطلوبة .

9 - التأكيد على أهمية دعم وتعزيز علاقات التعاون بين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية لتعزيز الحقوق والحريات النقابية والنهوض بالحوار الاجتماعي في إطار من الالتزام التام بوضع المصالح العليا للأمم العربية في مقدمة اعتبارات هذا التعاون .

10 - دعوة منظمة العمل العربية لعقد منتدى عربي بتمثيل ثلاثي وبمشاركة أهم منظمات المجتمع المدني لمناقشة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وآثارها على الحركة العمالية العربية ، أو إعداد دراسة بهذا الشأن تكون أحد البنود الرئيسية على جدول أعمال المؤتمر الثاني للحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي .

11 - شكر وتقدير اللجنة للسيد / المدير العام والسكرتارية الفنية للجنة للدور المتميز في إعداد أوراق عمل بنود جدول الأعمال والإسهام في نجاح عمل اللجنة .

رابعاً : عرض مكتب العمل العربي تقرير لجنة الحريات النقابية ، على مجلس الإدارة في دورته العادية السادسة والسبعين (القاهرة ، نوفمبر / تشرين الثاني 2011) ، وقد اتخذ المجلس بشأنه القرار التالي :

1 - أخذ العلم بالتقرير عن نتائج أعمال الدورة (31) للجنة الحريات النقابية (القاهرة، نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) .

2 - إحالة تقرير اللجنة إلى الدورة (39) لمؤتمر العمل العربي (أبريل/ نيسان 2012)، مع التوصية بالمصادقة عليه.

**** التقرير معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بالنظر والتوجيه بما يراه مناسباً .**



الملحق الثاني

تقرير عن نتائج أعمال الدورة (10) للجنة شؤون عمل المرأة العربية (2011)

أولاً : عقدت لجنة شؤون عمل المرأة العربية دورتها العاشرة (بيروت 2011) وناقشت البنود المعروضة على جدول أعمالها وهي :

- (1) تقرير حول واقع المرأة العربية .
- (2) مراحل تنفيذ مشروع محو الأمية القانونية وتحديد احتياجات ومدى مساهمة أطراف الإنتاج على المستويين الوطني والقومي .
- (3) التحضير للمؤتمر العربي حول " آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العربية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية " .

ثانياً : ناقشت اللجنة خلال اجتماعها البنود المطروحة على جدول أعمالها ، وبعد المناقشة توصلت إلى الآتي :

■ البند رقم (1) : بشأن خطة عمل اللجنة للعام 2012 :

- 1 - السعي لعقد منتدى عربي للمرأة ، وتكليف الامانة الفنية للجنة باعداد ورقة تمهيدية حول الموضوع والمحاورة التي سيتم عرضها في المنتدى .
- 2 - دعوة السيدات عضوات اللجنة لبذل الجهود لاستضافة اعمال المنتدى خلال العام 2012 من خلال الجهات المعنية بشؤون المرأة في بلدانهم (المجالس القومية – وزارات المرأة ...) .

■ البند رقم (2) بشأن مشاريع المرأة في مشروع خطة المنظمة لعامي 2013 - 2014 :

- دعوة السيدات عضوات اللجنة لدراسة الأنشطة المدرجة على الخطة وإبداء الرأي بشأنها واقتراح أنشطة يمكن تنفيذها لصالح اللجنة لعرضها على مجلس إدارة المنظمة .

■ البند رقم (3) بشأن إعداد تقرير ودراسة تحليلية حول آثار المتغيرات في المنطقة العربية على عمل المرأة :

- دعوة السيدات عضوات اللجنة لارسال تقرير إلى مكتب العمل العربي في موعد أقصاه 30 يناير 2012 حول الاجراءات الوطنية التي تم اتخاذها للتكيف مع المتغيرات الحديثة ومدى تأثيرها على التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة العربية .
- تزويد مكتب العمل العربي بالقوانين الوطنية التي تم تحديثها خلال المرحلة الراهنة ولها علاقة بالمرأة .

■ بند رقم (4) بشأن إعلان مبادئ الحوار الاجتماعي في الدول العربية :

توصي اللجنة بـ :

دعوة السيدات عضوات اللجنة إرسال أي ملاحظات حول مشروع الإعلان إلى مكتب العمل العربي في موعد أقصاه 30 ديسمبر 2011 لتضمينها قبل العرض على الهيئات الدستورية لمنظمة العمل العربية .

ثالثاً : اطلع مجلس الإدارة في دورته العادية السادسة والسبعين على وثيقة بشأن تقرير نتائج أعمال الدورة (10) للجنة شئون عمل المرأة العربية (بيروت، 18 – 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2011) وقرر ما يلي :

1 - أخذ العلم بالتقرير عن نتائج أعمال الدورة (10) للجنة شئون عمل المرأة العربية (بيروت، أكتوبر / تشرين الأول 2011)

2 - إحالة تقرير اللجنة إلى الدورة (39) لمؤتمر العمل العربي (أبريل/ نيسان 2012)، مع التوصية بالمصادقة عليه .

رابعاً : التقرير معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بالنظر والتوجيه .



الملحق الثالث
تقرير متابعة حول التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل
(2010 - 2020)

أولاً : تجسدت إجراءات منظمة العمل العربية فى سعيها المتواصل للنهوض بالتشغيل باتخاذ القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية (الكويت 2009) ، التي حددت التحديات التي تواجه الأمة العربية ويأتي في مقدمتها الفقر والبطالة وأصدرت فيما أصدرت قراراً باعتماد الفترة 2010 – 2020 عقداً عربياً للتشغيل وتكليف المنظمة بتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية.

ولمتابعة تنفيذ القرار الخاص بالعقد العربى للتشغيل قامت منظمة العمل العربية بإعداد وثيقة العقد التي أقرتها الدورة (37) لمؤتمر العمل العربى (المنامة 2010) وتم طلب موافاة المنظمة بتقرير متابعة سنوي حول مدى التقدم في إنجاز متطلبات العقد العربى للتشغيل وقد عرض أول تقرير متابعة على الدورة (38) لمؤتمر العمل العربى (القاهرة 2011) .

ثانياً : فى إطار متابعة تنفيذ قرارات الدورة (38) لمؤتمر العمل العربى بشأن العقد العربى للتشغيل وجه السيد / المدير العام خطاباً لأطراف الإنتاج الثلاثة تحت الأرقام (690 حكومات ، 691 أصحاب أعمال ، 692 عمال) بتاريخ 2011/6/27 ، لتضمين خطط عملهم التشغيلية ، البرنامج التنفيذي للعقد العربى للتشغيل ، تفعيلاً لقرار مؤتمر العمل العربى رقم (1449) الذي نصت فقراته على :

(1) **حث أطراف الإنتاج فى الدول العربية على المزيد من التجاوب والتعاون مع مكتب العمل العربى بشأن تحقيق الأهداف المرجوة من العقد العربى للتشغيل (2010 - 2020) والتأكيد على تضمين خطط عملهم البرنامج التنفيذي للعقد ووضعه فى صدارة مضامين التنمية الشاملة .**

(2) **تثمين جهود منظمة العمل العربية لتسليط الضوء فى وقت مبكر على قضايا التشغيل ومشاكل البطالة باعتبارها تمثل التحدى الأكبر للمجتمع العربى ، والعمل بما تضمنته وثيقة العقد العربى للتشغيل من توجهات عامة وأليات وبرامج تنفيذية خاصة بالعقد .**

(3) **أ - تقديم الشكر والتقدير للدول العربية وأطراف الإنتاج التي وافقت مكتب العمل العربى برودها المتعلقة بتقرير المتابعة السنوى بهذا الشأن وهى : (المملكة الأردنية الهاشمية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية،**

جمهورية العراق ، سلطنة عُمان ، دولة فلسطين ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية ، الجمهورية اليمنية ، غرفة تجارة وصناعة البحرين) .

ب - دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات، منظمات أصحاب الأعمال، منظمات العمال) التي لم تزود مكتب العمل العربي بتقرير المتابعة السنوية، إلى المبادرة لموافاته بالردود المطلوبة ليتسنى له استكمال تقريره الدوري للقمّة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية بهذا الشأن.

(4) حث الدول العربية للمزيد من الاهتمام والمتابعة في التعاون مع مكتب العمل العربي بشأن العمل بمتطلبات تنفيذ العقد العربي للتشغيل ، لما لذلك من أهمية في زيادة فرص العمل والحد من البطالة ومخاطرها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية .

(5) توجيه الشكر والتقدير للدول العربية التي اعتمدت التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 ، وهي : (المملكة الأردنية الهاشمية ، المملكة العربية السعودية، سلطنة عُمان ، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية) .

(6) توجيه الشكر والتقدير للدول العربية التي اعتمدت الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني ، وهي : (المملكة الأردنية الهاشمية ، سلطنة عُمان ، دولة فلسطين ، الجمهورية اليمنية) .

(7) دعوة الدول العربية لتفعيل القرار رقم (1401) لمؤتمر العمل العربي في دورته (36) عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 2009 لمواءمة تصنيفاتها الوطنية مع التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 المعتمد .

(8) يؤكد المؤتمر على:
أ - اعتماد وثيقة متطلبات تحقيق العقد العربي للتشغيل وما تضمنته من توجهات عامة وآليات وبرامج تنفيذية خاصة بالعقد .

ب - اعتماد الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني .
ج - دعوة الدول العربية لتفعيل قرار مؤتمر العمل العربي المرقم (1424) المنامة / مملكة البحرين 2010 ، وتضمين خطط التشغيل السنوية ببرامج ومشاريع متطلبات التقدم المحرز في إنجاز العقد العربي للتشغيل وإجراءاتها بشأن العمل بالإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني .

(9) توجيه الشكر والتقدير للمدير العام لمكتب العمل العربي على حسن إعداده لتقرير المتابعة السنوي حول التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل ، الذي يساعد في إعداد التقرير الذي تعدّه المنظمة إلى القمّة العربية الاقتصادية بهذا الشأن ، ولما لهذه الوثيقة من أهمية في تضمين خططها التشغيلية متطلبات تنفيذ العقد العربي للتشغيل وأثر ذلك على زيادة فرص العمل والحد من البطالة .

(10) دعوة المدير العام لمكتب العمل العربي للاستمرار في متابعة التطبيقات العملية للعقد ، وتقديم تقرير سنوي حول التقدم المحرز في هذا المجال ، وتعزيز الدور

التنموى للقوى العاملة ، وتقديم المساعدات الفنية المناسبة لمواجهة أية معوقات قد تعترض الدول العربية فى هذا الشأن ، مع تقديم تقرير دورى للعرض على المؤتمر للوقوف على جهود الدول العربية فى مراحل التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل .

ثالثاً : وفى نفس السياق ، ولأهمية متابعة متطلبات العقد العربى للتشغيل نفذت المنظمة ندوة قومية حول متطلبات التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل شارك فيها نخبة رفيعة على المستوى العربى من المسؤولين والخبراء المعنيين بقضايا التشغيل ، كان من بين أهدافها :

- رفع الوعي لدى المعنيين بقضايا التشغيل والتخطيط التنموي عامة بأهمية اعتماد العقد العربى التشغيل والعمل على تطبيقه ضمن سياسات وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى مكافحة الفقر والتصدى لمشكلات البطالة .
- التعرف على مدى التقدم المحرز فى إنجاز متطلبات العقد العربى للتشغيل .
- تحديد الصعوبات والمعوقات التى تحول دون تطبيق العقد العربى للتشغيل وإيجاد الحلول المناسبة للتغلب عليها .
- تبادل الخبرات والتجارب العربية فى مجالات النهوض بالتشغيل ومعالجة مشكلات الفقر والبطالة فى الدول العربية .
- دعم جهود المنظمة لمتابعة العقد العربى للتشغيل وتذليل أي صعوبات تعترض وسائل إعداد تقرير المتابعة السنوي .

رابعاً : قام مكتب العمل العربى بدراسة الردود التى وصلتته حتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة وتم تضمينها تقرير المتابعة السنوى ، والمعروض أمام المؤتمر الموقر - البند الأول / القسم الثانى / الملحق الثالث .



البند الثانى

النظر فى قرارات وتوصيات مجلس الإدارة

أولاً : تقرير عن نتائج أعمال دورات مجلس إدارة منظمة العمل العربية
ما بين الدورة (38) والدورة (39) لمؤتمر العمل العربى

ينقسم هذا البند إلى جزئين :

الأول : تقرير عن نتائج أعمال دورتى مجلس إدارة منظمة العمل العربية :

1 -الدورة العادية الخامسة والسبعون (القاهرة، مايو/ أيار 2011).

2 -الدورة العادية السادسة السبعون (القاهرة، نوفمبر/ تشرين الثانى 2011).

والثانى : ملاحق البند الثانى :

1 - تقرير عن نتائج أعمال الدورة (88) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

العربى (سبتمبر / أيلول 2011) .

وينقسم الجزء الأول من هذا البند إلى ثلاثة أقسام هى :

القسم الأول : المسائل التى نظرها مجلس الإدارة وتتطلب اتخاذ قرار من المؤتمر بشأنها :

(1) الموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على
الدول الأعضاء كما فى 2012/2/1 والملحق .

(2) تقارير هيئة الرقابة المالية وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية
للسنة المالية المنتهية فى 31 / 12 / 2010 لمنظمة العمل العربية (المكتب
والمعاهد والمراكز التابعة لها).

(3) النظر فى تعيين محاسبين قانونيين لتدقيق حسابات منظمة العمل العربية
(المكتب والمعاهد والمراكز التابعة له) للعامين 2011 / 2012 .

** وهذه الموضوعات مطروحة ضمن البند الرابع (المسائل المالية
والخطة والموازنة) وسيأتى توضيحها لاحقاً .

(4) تقرير عن نتائج أعمال الدورة (32) للجنة الخبراء القانونيين (القاهرة ، نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) .

**** وهذا الموضوع سيتم توضيحه ضمن البند الخامس (تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية) .**

(5) تحديد مشروع جدول أعمال الدورة (40) لمؤتمر العمل العربي (مارس/ آذار 2013) .

**** وهذا الموضوع سيتم شرحه لاحقاً ضمن البند الحادى عشر من جدول الأعمال .**

- الأمر معروض على المؤتمر المقرر لاتخاذ ما يراه مناسباً بهذا الشأن .

ثانياً : المسائل التى نظرها مجلس الإدارة وتتطلب توجيهات من المؤتمر :

يتضمن هذا القسم الموضوعات المعروضة على مؤتمر العمل العربي وتتطلب توجيهات من المؤتمر ، وهى :

(1) تقرير عن نتائج أعمال الدورة (31) للجنة الحريات النقابية (القاهرة، نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) ، وقد تم تقديم ملخص هذا الموضوع ضمن ملاحق البند الأول .

(2) تقرير عن نتائج أعمال الدورة (10) للجنة شئون عمل المرأة العربية (بيروت 2011) ، وقد تم تقديم ملخص هذا الموضوع ضمن ملاحق البند الأول .

- الأمر معروض على المؤتمر المقرر للعلم والتوجيه بما يراه مناسباً .

ثالثاً : المسائل المطروحة على المؤتمر للعلم والإحاطة

يتضمن هذا القسم قرارات وتوصيات مجلس الإدارة في الدورتين العاديتين الخامسة والسبعين (القاهرة ، مايو / أيار 2011) ، والسادسة والسبعين (القاهرة ، نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) .

وهي معروضة على المؤتمر للعلم والإحاطة ، وهي غير الموضوعات التى تحتاج إلى قرار والمشار إليها فى أولاً ، أو التى تتطلب توجيهاً من المؤتمر والمشار إليها فى ثانياً .



ثانياً : ملاحق البند الثاني :

الملحق الأول

تقرير عن نتائج أعمال الدورة (88)

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (2011)

أولاً : شاركت منظمة العمل العربية في أعمال الدورة العادية (88) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوفد ترأسه معالي المدير العام للمنظمة وعضوية عدد من الفنيين من المنظمة، حيث تمت المشاركة في أعمال اللجان الآتية :

- اللجنة الاجتماعية وقد عقدت في 2011/9/11 .
- اللجنة الاقتصادية وقد عقدت في 12 و 2011/9/13 .
- لجنة كبار المسؤولين وعقدت يوم 2011/9/14 .
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري وعقد في 2011/9/15 .

ثانياً : أدرج على جدول أعمال الدورة العديد من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية الهامة من أهمها :

- الإعداد للقمة الاقتصادية الثالثة في الرياض .
- متابعة تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- الاستثمار في الدول العربية .
- الإستراتيجية السياحية العربية .
- البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية .
- إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية .
- متابعة تنفيذ بنود إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي .

ثالثاً : شهدت الدورة مناقشة البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية ، حيث كان هذا الموضوع مطروحاً على جدول أعمال كل من (اللجنة الاجتماعية ، لجنة كبار المسؤولين ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري) ، حيث جرت مناقشة موسعة للمذكرة التي تقدمت

بها منظمة العمل العربية والتي تضمنت الآلية المقترحة لتمويل البرنامج المتكامل على النحو الآتي :-

- الدول العربية بنسبة 40% .
- موازنة المنظمة بنسبة 20% .
- مؤسسات ومنظمات التمويل بنسبة 40% .

وهي الآلية التي كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي منظمة العمل العربية بإعدادها ، وذلك بموجب القرار رقم (1846 - د . ع 86) ، وقد وافق المجلس بعد مناقشات مطولة على الآلية المقترحة من قبل المنظمة ، وأصدر بشأنها القرار الآتي نصه :

1 - الموافقة على آلية تمويل البرنامج العربي للتشغيل والحد من البطالة التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته الثامنة والثلاثين ، وفقاً للصيغة المرفقة .

2 - الطلب من منظمة العمل العربية مواصلة جهودها مع المنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات التمويل العربية والدولية والقطاع الخاص لتمويل البرنامج وفقاً للنسبة المقررة في آلية تمويل البرنامج .

3 - الطلب من منظمة العمل العربية توفير المبالغ المالية اللازمة لتمويل البرنامج وفقاً للنسبة المقررة لها في آلية تمويل البرنامج من خلال موازنتها السنوية وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعية في هذا الشأن .

4 - دعوة الدول الأعضاء إلى سداد مساهمتها في تمويل البرنامج وفقاً لنسب حصصها في موازنة جامعة الدول العربية ، وطبقاً لنسبة مساهمة الدول الأعضاء في تمويل البرنامج الواردة في آلية تمويله .

5 - يتم إيداع مساهمات الدول الأعضاء والحصة المقررة على المنظمة ومساهمات المؤسسات العربية والدولية والقطاع الخاص في الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي ، وفي حالة عدم استكمال المبالغ المطلوبة يتم إعادة النظر في المشروع من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ ما يراه مناسباً بهذا الشأن .

رابعاً : وافق المجلس الاقتصادي على تقرير وتوصيات الاجتماع (20) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي

والتي عقدت بالقاهرة خلال الفترة (26 – 2011/6/30) مع التأكيد على بعض الفقرات (مرفق) .

خامساً : عرض هذا التقرير على الدورة العادية (76) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة ، نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) وأصدر بشأنه القرار الآتى:

1 - أخذ العلم بنتائج تقرير وقرارات الدورة (88) للمجلس الاقصادى والاجتماعى (سبتمبر/ أيلول 2011).

2 - تكليف مكتب العمل العربى بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة قدر تعلق الأمر بمنظمة العمل العربية .

سادساً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً فى هذا الشأن.



البند الثالث

**متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربى السابق
الدورة الثامنة والثلاثين لمؤتمر العمل العربى
(القاهرة ، 15 - 22 مايو/ آيار 2011)**

- ناقش مجلس الإدارة فى دورته العادية الخامسة والسبعين (القاهرة، مايو/ أيار 2011) الوثيقة المتضمنة تصورات المكتب والمؤسسات التابعة له لتنفيذ قرارات المؤتمر والتي أعدها المكتب بجميع إداراته ومكاتبه ووحداته والمعاهد والمراكز التابعة له واتخذ مجلس الإدارة بشأن الموضوع القرار التالى :
- أخذ العلم والموافقة على تقرير مكتب العمل العربى بشأن تصورات تنفيذ قرارات الدورة (38) لمؤتمر العمل العربى (القاهرة/ جمهورية مصر العربية ، 15 - 22 مايو / آيار 2011) .**
- قام مكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة له باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الدورة (38) لمؤتمر العمل العربى كل فى مجال اختصاصه ، وذلك كما هو مبين فى الوثيقة المقدمة إلى المؤتمر ويمكن الرجوع إليها لمزيد من التفاصيل .
- يحتوى هذا البند على عرض لقرارات وتوصيات الدورة (38) لمؤتمر العمل العربى (القاهرة/ جمهورية مصر العربية ، 15 - 22 مايو/ آيار 2011) وبيان لما قامت به منظمة العمل العربية والمعاهد والمراكز التابعة لها بشأن تنفيذ تلك القرارات والتوصيات .



البند الرابع

المسائل المالية والخطة والموازنة

أولاً : الموقف المالي لمنظمة العمل العربية

من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء

كما في 2012 / 2 / 1

أولاً : الموقف المالي من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء كما في 2010/2/1 والملحق ، حيث بلغ إجمالي المساهمات المتأخرة في تاريخه مبلغاً وقدره (13.331.139) دولار أمريكي (فقط ثلاثة عشر مليوناً وثلاثمائة وواحد وثلاثون ألف ومائة تسعة وثلاثون دولاراً أمريكياً)، وحسب التفاصيل التالية :

المبلغ بالدولار الأمريكي	البيان
13.331.139	إجمالي المساهمات للفترة من عام 1990 – 2012

ثانياً : بشأن جدولة المساهمات والمتأخرات ، وبالرغم من إعلام كافة الدول الأعضاء التي عليها مساهمات متأخرة ، بقرارات مجلس الإدارة وقرارات مؤتمر العمل العربي وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لم تتلق من الدول المعنية أية ردود بهذا الشأن .

ثالثاً : الموازنة المعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2012 تبلغ (4.000.000) دولار أمريكي موزعة على أساس مبلغ (3.700.000) دولار أمريكي موزعة على الدول الأعضاء حسب نسب حصصها في موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومبلغ (300.000) دولار أمريكي تمويل ذاتي .



البند الرابع
المسائل المالية والخطة والموازنة
ثانياً : مشروع خطة منظمة العمل العربية
(المكتب والمؤسسات) لعامي (2013 - 2014)

أولاً : تم إعداد مشروع خطة منظمة العمل العربية لعامي (2013 - 2014) بعد استطلاع رأى أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات - منظمات أصحاب الأعمال - منظمات العمال) فى الأنشطة والبرامج التى يرون أهمية إدراجها فى الخطة لكى تأتى ملبية لاحتياجاتهم فى ظل المتغيرات الجارية على الساحة عربياً ودولياً ، كما تم الرجوع إلى أهم توصيات وتوجهات الأنشطة التى عقدتها المنظمة على مدى العامين الماضيين بهدف الربط بين ما توصلت إليه هذه الأنشطة وخطط عمل المنظمة المستقبلية، والسعى لوضع توصيات المشاركين فيها موضع التنفيذ بقدر الإمكان .

ثانياً : تجدر الإشارة إلى أن ما تضمنته الخطة من ملامح التطوير قد جاء كحصيلة للجهد الدؤوب للمكتب والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة من خلال رؤية الإدارة العليا وسعيها النشط خلال عامي 2010 و 2011 - العامين السابقين للخطة - من أجل إقامة أسس وقواعد تبنى عليها ملامح التحرك القادمة والتى يمكن الإشارة إليها فيما يلى :

- (1) تحقيق الأهداف والغايات المرسومة للمنظمة التى نص عليها الدستور والميثاق العربى للعمل .
- (2) مراعاة آراء أطراف الإنتاج الثلاثة فى الوطن العربى .
- (3) تفعيل العلاقة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة .
- (4) تعزيز وتدعيم قاعدة العلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية النظيرة .
- (5) بناء إطار مفاهيمى ومؤسسى لإقامة علاقات منهجية مع مؤسسات التمويل الدولية والعربية بغية جذبها لتنفيذ أنشطة مشتركة .

-
- (6) صياغة بعض الأنشطة والبرامج ذات طابع قومي واستراتيجي ارتأت المنظمة أهميتها على الصعيد العربي وترغب في أن تحظى باهتمام أطراف الإنتاج ومؤسسات التمويل المختلفة مثل :
- الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .
 - تطوير وتنسيق العلاقات بين أجهزة إحصاءات العمل في الوطن العربي .
- (7) العمل على تشجيع الاستثمارات العربية من منظور أثرها وعلاقتها التبادلية في خلق فرص عمل .
- (8) إبراز جهود المنظمة في مجال التعاون الفني ومساندة أطراف الإنتاج في الوطن العربي .
- (9) الارتقاء بالمستوى الفني للأنشطة المدرجة بالخطة من خلال انتقاء الخبراء المتخصصين في كافة مجالات واهتمامات المنظمة .
- (10) الحرص على أن تكون منظمة العمل العربية بيت خبرة عربي في قضايا العمل والعمال .

ثالثاً : تم توزيع مشروع خطة منظمة العمل العربية لعامي 2013 / 2014 على أربعة محاور رئيسية على النحو التالي :

- 1 - محور الحماية الاجتماعية .
 - 2 - محور التنمية البشرية والتشغيل .
 - 3 - محور الإعلام والتوثيق والمعلومات .
 - 4 - محور التعاون الفني والعلاقات العربية والدولية .
- وينقسم كل محور إلى عدة مجالات تمثل الدعائم الأساسية التي تركز عليها محاور الخطة .

ولاشك أن فعالية تنفيذ خطة عامي 2013 / 2014 مرهون لحد كبير بدعم ومساندة الهيئات الدستورية للمنظمة ، ودعم أطراف الإنتاج الثلاثة لبرامجها وأنشطتها ، الأمر الذي يمكن منظمة العمل العربية ، من خلال ما تمتلكه من رصيد التجربة والخبرة على مدى أكثر من أربعة عقود ، من تنفيذ هذه الخطة بكل فاعلية وكفاءة.

رابعاً : يتضمن مشروع خطة منظمة العمل العربية (مكتب ومعاهد ومراكز) للعامين 2013 – 2014 عدد (243) نشاطاً موزعة على عامي الخطة ضمن أربعة محاور رئيسية .

وتبلغ كلفة الخطة كالتالى :

- 1 - خطة عام 2013 مبلغ (2.556.575) دولار أمريكى .
- 2 - خطة عام 2014 مبلغ (2.552.575) دولار أمريكى .

خامساً : استناداً إلى الفقرة (4 - ب) من المادة السادسة عشرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربى والنظام المالى والمحاسبى الموحد ولائحته التنفيذية .. قام مكتب العمل العربى بعرض مشاريع خطط المنظمة (المكتب والمعاهد والمراكز التابعة لها) لعامى 2013 و 2014 على مجلس إدارة منظمة العمل العربية فى دورته العادية السادسة والسبعين (القاهرة ، نوفمبر/ تشرين الثانى 2011)، واتخذ المجلس القرار التالى :

- 1 - اعتماد مشروع خطة عمل منظمة العمل العربية للعامين 2014/2013 .
- 2 - توجيه الشكر لمعالى السيد المدير العام لمكتب العمل العربى على الجهود التى بذلت فى إعداد مشروع خطة عمل منظمة العمل العربية للعامين 2013 / 2014 باعتباره يمثل نقلة نوعية فى الأنشطة والبرامج ، ويؤكد مواكبة المنظمة للمستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية ويحقق أهداف المنظمة واحتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة .
- 3 - إحالة مشروع خطة عمل منظمة العمل العربية للعامين 2013 / 2014 للدورة (39) لمؤتمر العمل العربى (أبريل/ نيسان 2012) مع التوصية بالمصادقة عليها.

**** لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى البند الرابع المعروض ضمن جدول أعمال المؤتمر .**

□□□

البند الرابع
المسائل المالية والخطة والموازنة
ثالثاً : مشروع موازنة منظمة العمل العربية
(المكتب والمؤسسات) لعامي (2013 - 2014)

بلغ المشروع المقترح لموازنة منظمة العمل العربية لعامي 2013 – 2014 مبلغ وقدره (5.563.575) دولار أمريكي لعام 2013 ، ومبلغ وقدره (5.529.575) دولار أمريكي لعام 2014 . بينما المبلغ المعتمد لموازنة عامي (2011 – 2012) مبلغ وقدره (4.000.000) دولار أمريكي لكل عام، أي بنسبة زيادة قدرها 39.00 % .

أبواب الموازنة لعامي 2013 و 2014

أبواب الموازنة	المبلغ المعتمد عام 2012	المبلغ المقترح عام 2013	النسبة لإجمالي الموازنة	المبلغ المقترح عام 2014	النسبة لإجمالي الموازنة
الباب الأول : نفقات الأفراد	1.981.860	2.339.000	%42.04	2.339.000	%42.30
الباب الثاني : مصروفات سفر وتنقلات	50.000	50.000	%0.90	50.000	%0.90
الباب الثالث : المستلزمات الخدمية	147.000	150.000	%2.70	150.000	%2.70
الباب الرابع : المستلزمات السالعية والصيانة	86.000	160.000	%2.87	160.000	%2.90
الباب الخامس : المصروفات الرأسمالية	27.000	30.000	%0.54	30.000	%0.55
الباب السادس : نفقات اجتماعات المجالس الرئيسية	68.000	78.000	%1.40	78.000	%1.40
الباب السابع : الأنشطة والبرامج	1.540.140	2.556.575	%45.95	2.522.575	%45.62
الباب الثامن : التزامات عربية ودولية	100.000	200.000	%3.60	200.000	%3.63
المجموع	4.000.000	5.563.575	%100.00	5.529.575	%100.00

وترجع أسباب الزيادة في موازنة المنظمة إلى العديد من الأسباب من بينها :

- ارتفاع أسعار السلع والخدمات عالميا .
 - ارتفاع تذاكر السفر .
 - تذبذب أسعار العملات مقابل الدولار الأمريكي وهو عملة الموازنة .
 - تنفيذ التزامات المنظمة في اتفاقيات التعاون المشترك مع المنظمات الإقليمية والدولية
 - التوسع في مجال التعاون الفني لتلبية احتياجات أطراف الإنتاج في الوطن العربي من خلال تقديم الدعم الفني والمادى اللازم.
 - التوسع والتنوع في مجال التدريب المهني والتعليم التقني وربطهما بسوق العمل لزيادة فرص التشغيل ومكافحة البطالة.
 - تطوير القوى البشرية لتصبح المنظمة بيت خبرة في مجال قضايا العمل والعمال .
 - الاعتماد على أعلى الخبرات في مجال تقديم البحوث والدراسات المتصلة بتوجهات المنظمة المستقبلية بمواكبة أثار وتوجهات ومتغيرات أسواق العمل العربية.
 - تنفيذ عقد عدد من المؤتمرات والمنتديات على المستوى العربي للترويج للعقد العربي للتشغيل والمساهمة في تنفيذ برنامج التشغيل المتكامل ، تنفيذاً لقرار القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت، يناير/ كانون الثاني 2009) .
 - زيادة كلفة تنفيذ البرامج والمشاريع بسبب ارتفاع الأسعار المستمر من جانب والتضخم وتآكل قيمة العملة من جانب آخر .
- ** لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى البند الرابع المعروض ضمن جدول أعمال المؤتمر .**



البند الرابع

المسائل المالية والخطة والموازنة

رابعا : تقارير هيئة الرقابة المالية وتقارير مراقبي الحسابات
عن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31
لكل من مكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة

عقدت هيئة الرقابة المالية اجتماعاتها السنوية خلال شهر أبريل/ نيسان 2011 بمقر مكتب العمل العربى بالقاهرة ، وذلك لدراسة الحسابات الختامية وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 لكل من :

- 1 - مكتب العمل العربى
- 2 - المعهد العربى للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر
- 3 - المركز العربى لتنمية الموارد البشرية / طرابلس
- 4 - المركز العربى للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم
- 5 - المعهد العربى للصحة والسلامة المهنية / دمشق

وقد أعدت الهيئة تقريرا عن نتائج أعمالها ، وأوصت فيه بإحالة الحسابات الختامية وتقارير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 لكل من مكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة له إلى مجلس الإدارة لإحالتها إلى المؤتمر العام القادم مع التوصية بالمصادقة عليها .

ثانيا : تم عرض تقرير هيئة الرقابة المالية عن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية 2010 / 12 / 31 لمكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز ، على مجلس إدارة منظمة العمل العربية فى دورته الخامسة والسبعين (القاهرة، مايو/ أيار 2011) ، وقرر المجلس إحالة تقارير هيئة الرقابة المالية إلى المؤتمر العام مع التوصية بالمصادقة عليها .



البند الخامس

تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

أولاً : تنفيذاً للمادة الخامسة من نظام عمل لجنة الخبراء القانونيين ، عقدت اللجنة دورتها الثانية والثلاثين في القاهرة خلال الفترة من (19 – 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011)، وذلك لدراسة التقارير التي تلتزم الدول الأعضاء بتقديمها إلى مكتب العمل العربى وفقا للفقرتين الأولى والثانية من المادة السادسة عشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية .

ثانياً : عرض مكتب العمل العربى على لجنة الخبراء القانونيين وثيقة مبدئية تتضمن ما يلى :

* **الجزء الأول :** دراسة التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية محل المتابعة، وهى ذات الأرقام : ((1 – 3 – 2 – 4 – 7 – 13 – 5 – 15 – 11 – 14 – 17 – 18 – 19 – 8 – 12)).

" وصل إلى مكتب العمل العربى حتى تاريخ اجتماعات اللجنة (8) تقارير "

* **الجزء الثانى :** متابعة الرد على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين .

" وصل إلى مكتب العمل العربى حتى تاريخ اجتماعات اللجنة (3) ردود على ملاحظاتها السابقة "

* **الجزء الثالث :** دراسة موضوعات ذات علاقة بمعايير العمل العربية .

ثالثاً : أعدت لجنة الخبراء القانونيين تقريراً يتضمن دراستها لتقارير الدول الأعضاء وردودها على ملاحظات اللجنة السابقة إضافة إلى التوصيات العامة للجنة على ضوء تقارير الدول الأعضاء وردودها على ملاحظات اللجنة (القسم الأول من البند) .

رابعاً : عرض مكتب العمل العربى تقرير لجنة الخبراء القانونيين المشار إليه على مجلس الإدارة فى دورته العادية السادسة والسبعين (القاهرة ، 22 – 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) وقد اتخذ المجلس القرار التالى :

1 - أخذ العلم بالتقرير عن نتائج أعمال الدورة (32) للجنة الخبراء القانونيين (القاهرة، نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) .

2 - تكليف مكتب العمل العربى بإعداد تقرير حول توصية لجنة الخبراء القانونيين بشأن إصدار اتفاقيات عمل جديدة وتحديد الإجراءات النظامية بهذا الشأن .

3 - إحالة تقرير اللجنة إلى الدورة (39) لمؤتمر العمل العربى (أبريل/ نيسان 2012)، مع التوصية بالمصادقة عليه .

خامسا : تضمن تقرير لجنة الخبراء القانونيين فى الجزء الثالث والخاص بدراسة موضوعات ذات علاقة بمعايير العمل العربية توصية بإصدار اتفاقيتين حول :

- الحماية الاجتماعية لعمال القطاع غير المنظم .

- إدارة العمل .

سادسا : أعد مكتب العمل العربى تقريرا عن المعلومات الخاصة بعرض الأدوات القانونية على السلطات المختصة وفق ما يتطلبه نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية (القسم الثانى من البند) .

**** التقرير معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بالنظر والتوجيه بما يراه مناسبا .**



البند السادس

مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (101)
لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو/ حزيران 2012)

في إطار الإعداد والتحضير لمشاركة الوفود العربية الثلاثية في أعمال الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، 30 مايو/ أيار - 15 يونيو/ حزيران 2012)، قامت منظمة العمل العربية بإعداد وثيقة البند السادس حول مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي بشأن الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2012 مع تقديم مقترحات بشأن اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية على هامش أعمال هذه الدورة ، وتتضمن هذه الوثيقة ثلاثة أقسام وهي :

القسم الأول : مقترحات بخصوص اجتماعات المجموعة العربية :

- جرى العمل في إطار الإعداد للمجموعة العربية المشاركة في أعمال دورات مؤتمر العمل الدولي المتعاقبة بأن يقوم المدير العام لمكتب العمل العربي بالتحضير والإعداد لما يلزم بشأن مختلف المسائل والقضايا ذات الاهتمام لدى المجموعة العربية بما في ذلك اقتراح موعد ومكان وجدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول باعتبار أن المجموعة تحدد لاحقاً بعد ذلك مواعيد اجتماعاتها اللاحقة، وعليه فإن موعد الاجتماع الأول للمجموعة العربية سيكون اعتباراً من الساعة السادسة من يوم الثلاثاء الموافق 29 مايو / أيار 2012 وذلك في قاعة مجلس الإدارة بمقر مكتب العمل الدولي.

كما أن الاجتماع التنسيقي السنوي بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين في جنيف سيتم عقده يوم الثلاثاء الموافق 29 مايو/ أيار 2012 على الساعة (11.00) صباحاً .

وتكتسب هذه الدورة أهمية خاصة حيث أنه وبالإضافة إلى الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال والتي تتناول قضايا الساعة وأهم المستجدات في مجالات العمل والعمال في العالم ، سيتم عقد دورة استثنائية لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي بتاريخ 28 مايو/ أيار 2012 لانتخاب المدير العام الجديد لمنظمة

العمل الدولية خلفا للسيد/ خوان سومافيا الذى سيتترك منصبه على رأس المنظمة بتاريخ 2012/9/30 .

**** مشروع جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية فى الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2012 :**

البند الأول: المسائل الإجرائية

رئاسة المجموعة العربية وتشكيل لجنة التنسيق ولجنة الصياغة.

البند الثانى: 1- رئاسة الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2012 والمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر.

2- انتخابات المدير العام الجديد لمنظمة العمل الدولية .

البند الثالث: ضيوف شرف الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2012.

البند الرابع: متابعة تنفيذ قراري مؤتمر العمل الدولي لعامي 1974، 1980

(أ) بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارساتها التعسفية والعنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية، وكذلك أثار الاستيطان الاسرائيلي على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

(ب) عقد ملتقى دولى للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2012.

البند الخامس: التوسيع فى استخدام اللغة العربية فى أنشطة منظمة العمل الدولية.

البند السادس: التعاون الفنى والتقنى لمنظمة العمل الدولية :

- التعاون الفنى لصالح الدول العربية .

- متابعة نتائج الاجتماع الدولي للمانحين ودعم جهود منظمة العمل العربية لتفعيل الصندوق الفلسطينى للتشغيل والحماية الاجتماعية.

البند السابع: الموقف من التصديقات على تعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل الأفريقي بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي.

البند الثامن: معلومات تفصيلية حول بنود جدول أعمال الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2012.

البند التاسع: ما يستجد من أعمال.

* * *

القسم الثاني : معلومات عن الدورة 101 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2012 :

تعتزم منظمة العمل الدولية تنظيم الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2012 كالمعتاد في جنيف (مقر مكتب العمل الدولي وقصر الأمم) وذلك خلال الفترة من 30 مايو/ أيار إلى 15 يونيو/ حزيران 2012 ، على أن يتم عقد اجتماعات الفرق الثلاثة والمجموعات الإقليمية ومنها المجموعة العربية بتاريخ 29 مايو/ أيار 2012 ، ويتضمن جدول الأعمال البنود التالية :

- تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام .
- التقرير العالمي بشأن التمييز في المهنة والاستخدام بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل .
- مقترحات البرنامج والميزانية ومسائل مالية أخرى .
- المعلومات والتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات .
- وكما جرت عليه العادة ، يعالج المؤتمر ثلاثة بنود تقنية وهي :
 - أراضيات الحماية الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة (متابعة المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) من أجل إصدار توصية) .
 - روح المبادرة لدى الشباب : تحويل الباحثين عن عمل إلى مستحدثين لفرص العمل (مناقشة عامة) .
 - مناقشة متكررة عن الهدف الإستراتيجي بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ، بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة .

* * *

**القسم الثالث : اجتماعات الدورة 312 لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي،
جنيف (نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) :**

تم عقد اجتماعات الدورة 312 لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي في مقر منظمة العمل الدولية في جنيف خلال الفترة من 7 - 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، وفق الترتيبات المعدلة لسير أعمال المجلس .

وقد تميزت هذه الدورة بالنسبة للمجموعة العربية بما يلي :-

- مساهمة ايجابية من الوفود العربية فى مناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة وبوجه خاصة الموضوعات التى تدخل ضمن اهتمامات ومصالح المنطقة العربية.

- قيام معالى المدير العام لمنظمة العمل العربية بعقد اجتماعات تنسيقيه وتشاوريه حول اهتمامات المجموعة العربية مع معالى وزراء العمل العرب وسعادة السفراء العرب المعتمدين بجنيف وبعض الأعضاء المشاركين فى أعمال هذه الدورة وكذلك مع ممثلى منظمة العمل الدولية لتعزيز التعاون القائم بين المنظمتين.

- مشاركة مكثفة من الوفود العربية فى الاجتماع التنسيقي للأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (جنيف 2011/11/14) بشأن توحيد المواقف العربية حول الموضوعات التى تدخل ضمن أولويات واهتمامات المجموعة العربية.

(1) كانت هيئة مكتب مجلس الإدارة على النحو التالي :

- السيد / جريج فينيس (Greg Vines) (استراليا) رئيسا
- السيد / (Daniel Funes de Rioja) (الأرجنتين) نائب الرئيس عن أصحاب العمل
- السيد/ لوك كورتبيك (luc cortebeeck)(بلجيكا) نائب الرئيس عن العمال

(2) مكتب فريق الحكومات :

- سعاد السيد/ عبد الرحمن ضرار (Abd elrahman Dhirar) (السودان) رئيسا

- سعادة السيدة/ مريا نزاريه فرانى (maria Nazareh Farani)
(البرازيل) نائبة الرئيس

وكانت مشاركة المجموعة العربية على النحو التالي :-

1 -الأعضاء الحكوميون :

الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية اللبنانية وجمهورية السودان.

2 -الأعضاء ممثلى أصحاب العمل :

السيد/ خليفة خميس مطر (الإمارات) ، السيد/ سمير علام (مصر) ، السيد/ عثمان الرئيس (البحرين) ، السيد/ ميقاتلى المحفوظ (الجزائر) .

3 -الأعضاء ممثلى العمال :

السيد/ عبد الله محمد حسين (البحرين) ، السيدة/ حاجة قدوس (الجزائر) .

4 -وفد منظمة العمل العربية :

معالي السيد/ أحمد محمد لقمان ، السيد/ رضا قيسومه ، السيدة/ زهيرة قصبوى.
وحضر اجتماعات هذه الدورة عدد من وزراء العمل العرب أعضاء فى المجلس وهم معالى الدكتور / أحمد حسن البرعى (مصر) ومعالى السيد الطيب لوح (الجزائر) ومعالى السيد/ شربل نحاس (لبنان) ، إضافة إلى عدد من الوزراء والسفراء العرب وممثلى حكومات بعض الدول العربية (بصفة مراقب) نذكر منهم البحرين ، فلسطين ، المغرب ، السعودية ، الكويت وغيرهم.



البند السابع

تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية التالية :

(1) مجلس إدارة منظمة العمل العربية (2012-2014)

أولاً :

تنص المادة السادسة فقرة (8) من دستور منظمة العمل العربية

بشأن اختصاصات المؤتمر بتشكيل مجلس الإدارة على ما يلي :

" يشكل المؤتمر كل سنتين مجلس إدارة من بين أعضائه يتكون من ثمانية أعضاء أصليين:

- أربعة يمثلون فريق الحكومات .
- وعضوين يمثلان فريق أصحاب الأعمال .
- وعضوين يمثلان فريق العمال .
- وثلاثة أعضاء احتياطيين بواقع عضو واحد عن كل فريق لمتابعة سير العمل في مكتب العمل العربي ، ومتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر واللجان المتخصصة واجتماعات الخبراء على أن يرفع المجلس تقاريره إلى المؤتمر .

تنص المادة الثانية من نظام العمل بمجلس الإدارة على ما يلي :

1 -ينتخب المؤتمر العام من بين أعضائه " مجلس إدارة منظمة العمل العربية " لمدة سنتين .

2 -يتكون مجلس الإدارة من :

(أ) ثمانية أعضاء أصليين :

- أربعة أعضاء يمثلون فريق الحكومات .
- عضوين يمثلان فريق أصحاب الأعمال .
- عضوين يمثلان فريق العمال .

-
- (ب) ثلاثة أعضاء احتياطيين بواقع عضو واحد عن كل فريق .
- 3- تبلغ الحكومات أسماء ممثليها في مجلس الإدارة للمدير العام لمكتب العمل العربى ، وتزودهم بوثائق تفويضهم . وفى حالة تغيير أى حكومة لمنتها تبلغ اسم الممثل الجديد للمدير العام لمكتب العمل العربى وبوثيقة تفويضه .
 - 4- يكون اختيار ممثلى أصحاب الأعمال والعمال فى المجلس بأسمائهم ، ولا يجوز تغيير عضويتهم إلا عن طريق الفريق المعنى وإقرار المؤتمر .
 - 5- يدعى الأعضاء الاحتياطيون لحضور اجتماعات المجلس ويكون لهم حق النقاش دون حق التصويت إلا فى حالة غياب العضو الأصيل .
 - 6- إذا تخلف أحد أعضاء مجلس الإدارة عن حضور دورتين متتاليتين لانعقاد المجلس يعرض الأمر على المؤتمر فى أول دورة له لانتخاب بديل عنه بترشيح من الفريق المعنى.

ثانياً :- الأمر معروض على المؤتمر العام المقرر للتفضل بتشكيل مجلس إدارة منظمة العمل العربية لمدة سنتين (2012 – 2014) فى ضوء ترشيحات الفرق الثلاثة (حكومات، أصحاب أعمال، عمال) وذلك وفقاً لأحكام دستور المنظمة ونظام العمل بمجلس الإدارة .



البند السابع
تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية التالية :
(2) هيئة الرقابة المالية (2012 – 2014)

أولاً : استناداً إلى المادة 41 من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة والتي نصت على التالي :-

- تشكل هيئة الرقابة المالية لكل منظمة من ممثلى خمس دول على الأقل وتقوم بالرقابة الفعالة على أموال المنظمة ومتابعة أداء أجهزتها التنفيذية لمسئولياتها وتقييم نتائج أعمالها، وتبدي هيئة الرقابة المالية ملاحظاتها بشأن الأخطاء والمخالفات والقصور فى تطبيق الأنظمة الإدارية والمالية واقتراح الحلول المالية والمحاسبية والإدارية لتلافي هذه الأخطاء ومعالجتها ويشترط فى عضو هيئة الرقابة ما يلي :

- أن يكون من المختصين فى أجهزة الرقابة المالية فى الدول العربية.
- أن لا تزيد مدة تمثيله لدولته فى هيئة الرقابة عن دورة واحدة.
- أن لا يكون عضواً فى هيئة رقابة مالية لأكثر من منظمة.
- أن لا يجمع بين عضوية هيئة الرقابة لأي منظمة وعضويته فى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة.
- أن لا تكون جنسية عضو الهيئة من نفس جنسية مديرها العام.

ثانياً : اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته العادية الرابعة والثمانين القاهرة 23 أغسطس / آب – 3 سبتمبر / أيلول 2009 القرار رقم (1802) بشأن اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع (18) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

ومن أهم القرارات المتعلقة بشأن هيئة الرقابة المالية ما يلي :

" أن تكون الوزارة المعنية بتسمية أعضاء هيئات الرقابة للمنظمات العربية المتخصصة هي الوزارة التى يمثل وزيرها الدولة العضو فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، على أن يكون أعضاء هيئات الرقابة من الجهات الرقابية فى الدولة" .

ثالثاً : فى ضوء ما تقدم فإن الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بالعلم وتشكيل اللجنة وفقاً للنظم المعمول بها .



البند السابع

تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية التالية :

(3) لجنة الحريات النقابية (2012-2014)

أولاً : تنص المادة الأولى من نظام عمل لجنة الحريات النقابية بشأن تشكيل اللجنة على ما يلي :

1 -تتكون لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربى من تسعة أعضاء أصليين كالاتى :

(أ) ثلاثة أعضاء يختارهم مؤتمر العمل العربى يمثلون الفرقاء الثلاثة.

(ب) ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الإدارة من بين أعضائه يمثلون الفرقاء الثلاثة .

(ج) ثلاثة أعضاء يختارهم المدير العام لمكتب العمل العربى من ذوى الخبرة فى المجالات القانونية وبموافقة مجلس الإدارة .

2 -يراعى فى تشكيل اللجنة ألا يكون هناك أكثر من عضو واحد للدولة الواحدة.

3 -تبلغ الحكومات أسماء ممثليها فى لجنة الحريات النقابية للمدير العام لمكتب العمل العربى وتزودهم بوثائق تفويضهم ، وفى حالة تغيير أى حكومة لممثليها تبلغ اسم الممثل الجديد للمدير العام وتزوده بوثيقة تفويضه .

4 -يكون اختيار ممثلى أصحاب الأعمال والعمال الذين يختارهم المؤتمر فى لجنة الحريات النقابية بأسمائهم ، ولا يجوز تغيير عضويتهم إلا عن طريق الفريق المعنى وموافقة المؤتمر.

ثانياً : تنص المادة الثانية من النظام بشأن مدة العضوية فى اللجنة ، على ما يلى :

مدة العضوية فى اللجنة سنتين وتحسب هذه المدة كالاتى :

1 - بالنسبة لأعضاء مؤتمر العمل العربى . فإن مدة عضويتهم تبدأ من تاريخ صدور قرار مؤتمر العمل العربى بتسميتهم أعضاء فى لجنة الحريات النقابية.

2 - بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة فإن مدة عضويتهم تبدأ من تاريخ تسميتهم بمجلس الإدارة وترتبط عضويتهم فى لجنة الحريات النقابية بوجودهم فى مجلس الإدارة .

3 - بالنسبة للأعضاء الذين يختارهم المدير العام لمكتب العمل العربى ، فإن مدة عضويتهم تبدأ من تاريخ اعتماد مجلس الإدارة لقرار المدير العام باختيارهم. ** إذا خلا منصب أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته لأى سبب من الأسباب وتمت تسمية خلف له ، فإن هذا الخلف يتم مدة سلفه .

ثالثاً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بما يلى :

- تسمية ثلاثة من بين أعضائه ، يمثلون الفرق الثلاثة ليكونوا أعضاء أصيلين فى لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربى لمدة سنتين (2012 - 2014) .



البند السابع

تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية التالية :

(4) لجنة شئون عمل المرأة العربية (2012 - 2014)

وفقاً لنص المادة الثانية من النظام الأساسى للجنة شئون عمل المرأة العربية ، تشكل اللجنة من واحد وعشرين عضواً ، وذلك على النحو التالى :

- خمسة عشر عضواً يختارهم المؤتمر العام بواقع خمسة أعضاء عن كل فريق (حكومات / أصحاب أعمال / عمال) .
- منسقة إدارية تختارها الرئيسة الشرفية للجنة .
- خمسة أعضاء يختارهم المدير العام .

وعملاً بأحكام المادة الثالثة من النظام الأساسى للجنة ، يجب أن يراعى فى اختيار عضوية اللجنة :

- (أ) أن تكون العضوات والأعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة والدراية الواسعة بواقع المرأة العاملة العربية ومن المشاركين فى رسم السياسات واتخاذ القرار .
- (ب) مراعاة مبدأ الثلاثية فى اختيار عضوات وأعضاء اللجنة وكذلك تمثيل غالبية الدول العربية كلما أمكن ذلك .

وبالنسبة لمدة العضوية فى اللجنة ، تنص المادة الخامسة من النظام الأساسى على أن :

- (أ) تكون مدة العضوية فى اللجنة سنتين من تاريخ تشكيلها .
- (ب) يجوز تجديد العضوية فى اللجنة لفترة مماثلة لبعض أو لكل أعضاء اللجنة.

** الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بتسمية خمس عشرة عضوة، يمثلن الفرق الثلاثة (حكومات / أصحاب أعمال / عمال) فى عضوية لجنة شئون عمل المرأة العربية بواقع (5) عضوات عن كل فريق، لمدة سنتين (2012 - 2014) .



البند الثامن

تعيين المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية
(2012 - 2016)

أولاً : تنص الفقرة (4 / ب) من المادة السادسة من دستور منظمة العمل العربية بشأن اختصاصات المؤتمر ، على مايلي :

" 4 / ب " تعيين المدير العام المساعد لمكتب العمل العربي لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد وبالتناوب بين فريقى أصحاب الأعمال والعمال ، على أن تتوفر فى المرشح شروط الكفاءة والخبرة والمقدرة " .

وتنص الفقرة (4 / ج) من المادة ذاتها ، على ما يلي :

" يراعى أن لا يكون المدير العام والمدير العام المساعد من دولة واحدة " .

وتنص المادة العاشرة من دستور منظمة العمل العربية ، على ما يلي :

" مكتب العمل العربي هو الجهاز التنفيذى للمنظمة ، يرأسه مدير عام ويعاونه مدير مساعد ، ويعمل به عدد من الموظفين يتم تعيينهم طبقاً للأنظمة النافذة فى المنظمة " .

ثانياً : أقر مؤتمر العمل العربي فى دورته السابعة والعشرين (مارس / آذار 2000) ضوابط الترشيح للمناصب القيادية فى مكتب العمل العربي .

وعدلت تلك الضوابط بموجب قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى والنظام الموحد لموظفى المنظمات العربية المتخصصة ، بقرار من مؤتمر العمل العربي فى دورته السابعة والثلاثين (المنامة/ مملكة البحرين ، مارس/ آذار 2010) ، والتي تستلزم توافر الشروط التالية :

- الترشيح لشغل منصب المدير العام المساعد بالتناوب بين فريقى أصحاب الأعمال والعمال يتم من قبل المنظمات المعنية و يبلغ المدير العام بذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ موعد انعقاد المؤتمر الذى سينتخب فيه المدير العام المساعد .

- يتم إغلاق باب الترشيح قبل ثلاثة أشهر من انعقاد المؤتمر الذي ستنتم فيه الانتخابات .
- فى حالة انتخاب المدير العام المساعد من فريق أصحاب الأعمال أو العمال يبلغ المدير العام الفريق المعنى بأسماء المرشحين ويحضر جلسة الانتخاب.
- تجرى عملية الاقتراع فى الفريق المعنى بالتزكية عند وجود مرشح واحد، أو بالانتخاب الحر المباشر فى حال وجود أكثر من مرشح .
- يكون الفائز هو المرشح الحائز على أصوات أكثر من نصف أعضاء الفريق ، وفى حالة عدم الحصول على هذا النصاب يعاد الانتخاب بين المرشحين الحائزين على أعلى الأصوات لينتخب الفريق واحدا منهما .
- يكون تعيين المدير العام المساعد بتفرغ كامل للعمل فى المنظمة ، ولا يجوز الجمع بين هذا العمل وبين أي عمل آخر بأجر .
- لا يجوز أن يكون المدير العام والمدير العام المساعد من جنسية دولة واحدة .
- يعرض المدير العام المرشح المنتخب لمنصب المدير العام المساعد على المؤتمر العام لإصدار قرار التعيين وفق النظم واللوائح النافذة.

ثالثاً : أرسل المدير العام لمكتب العمل العربى تعميماً إلى الدول الأعضاء (حكومات / أصحاب أعمال / عمال) برقم (د/545/1 ، د/546/1 ، د/547/1) بتاريخ 2011/5/22 "مرفق رقم (1)" لإحاطتهم بفتح باب الترشيح لشغل منصب المدير العام المساعد عن فريق أصحاب الأعمال (2012 – 2016) وفقاً لقاعدة التناوب ، وغلق باب الترشيح فى 2011/12/31، مع بيان ضوابط الترشيح .

رابعاً : تلقى مكتب العمل العربى الترشيحات التالية الميينة حسب تواريخ ورودها لشغل منصب المدير العام المساعد عن فريق أصحاب الأعمال عن الفترة من (أبريل/ نيسان 2012 – أبريل/ نيسان 2016) وذلك على النحو التالى:

1 - رسالة ترشيح من غرفة صناعة الأردن بتاريخ 2011/5/26 بشأن ترشيح السيد/ عدنان حسن أبو الراغب لمنصب المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية (2012 – 2016) .

2 - رسالة ترشيح من اتحاد غرف الصناعة السورية بتاريخ 2011/6/22 بشأن ترشيح السيد/ نضال رشيد بكور لمنصب المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية (2012 – 2016) .

3 - رسالة ترشيح من اتحاد عام أصحاب العمل السوداني بتاريخ 2011/11/17 بشأن ترشيح الأستاذ/ حيدر أبشر محمد الطاهر لمنصب المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية (2012 – 2016) .

خامساً : قام مكتب العمل العربي بتعميم مذكرات الترشيح الواردة على أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية (حكومات / أصحاب أعمال / عمال).

سادساً : يتولى مؤتمر العمل العربي إصدار قرار تعيين المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية (أبريل/ نيسان 2012 – أبريل/ نيسان 2016) ، وذلك بناء على نتيجة الاقتراع الذي سيجرى في فريق أصحاب الأعمال.

سابعاً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتعيين المدير العام المساعد لمكتب العمل العربي عن فريق أصحاب الأعمال لمدة أربع سنوات من بين المرشحين أعلاه.



البند التاسع

برامج مكافحة البطالة في الوطن العربي تقييمها ومجالات التطور

هدف البند الخاص بـ "مكافحة البطالة في الوطن العربي ... تقييمها ومجالات التطور" إلى تحليل خصائص أسواق العمل العربية وعلاقتها مع مشكلة البطالة، والتعرف على حجم هذه البطالة وأسلوب قياسها واتجاه تطورها، والوقوف على أهم أسبابها ومصادرها الرئيسية، ومعرفة التفسير الاقتصادي لها، واقتراح مصفوفة السياسات الاقتصادية والسكانية، التي تكافح البطالة وتحد من تفاقمها في الوطن العربي الكبير.

اعتمدت الوثيقة منهج البحث العلمي التطبيقي بأسلوب التحليل القياسي، الذي يجمع بين التحليل النظري لظاهرة البطالة من النواحي الديموغرافية والاقتصادية وبين التحليل الإحصائي الوصفي، وذلك في قياس حجمها وتطور اتجاهها وتحديد أهم أسبابها ومصادرها وتحليل خصائصها على مستوى البلد العربي الواحد والوطن العربي ككل.

كما تم ربط نتائج البحث والتحليل لمشكلة البطالة بالتفسير الاقتصادي وأثارها الاجتماعية والسياسية على الأحوال المعيشية للسكان، وما ينجم عنها من سلبيات على واقع الإنسان في الوطن العربي مقارنة مع باقي شعوب العالم، وخاصة بعد أن زاد الشعور بأن المواطن العربي هو من أكثر سكان الأرض حرماناً من الحياة الكريمة، بسبب حرمانه من العمل، ومن الدخل، ومن التعليم، ومن الصحة، ومن المسكن، ومن البيئة المناسبة، وحتى حرمانه من تلبية الحد الأدنى من حاجاته الأساسية، وكل هذا كان سبباً رئيساً في اندلاع ثورة شباب الربيع العربي ضد الظلم والقهر والحرمان، وكانت انطلاقة الشرارة الأولى للثورة من إنسان عربي واحد، وسرعان ما انتشر غليانها بين الشباب في بلد هذا الإنسان نفسه، وامتدت الثورة إلى باقي الشعوب المقهورة في بعض الدول العربية لتقول "لا للطغيان، وكفى الاستبداد بحقوق العباد، وكفى السكوت عن توغل الفساد، وحقن وقت الشعب ليحكم البلاد". إن البحث في آلية مكافحة مشكلة البطالة في الوطن العربي كان من الأولى الاهتمام بها، وإن تناقش من قبل الباحثين والمتقنين وكبار المسؤولين وصناع القرار لأنها تشكل

وستشكل حالة من القلق لدى الساسة وأجهزة الأمن والمعنيين باستقرار البلاد، ولأن تفاقمها يقود إلى الفقر والجوع ومن ثم المرض والضعف ومن ثم تدني مستوى العمل والإنتاجية.

إن هذه الوثيقة وبما توفر لديها من بيانات ومعلومات ساهمت في الوصول إلى العديد من النتائج الهامة، وكان أهمها بأن حجم البطالة في الوطن العربي يتزايد بشكل مستمر، وهذه حالة مزعجة جداً، وتحذر الدراسة من أخطارها وآثارها، وأفادت بأنها تتركز وتتزايد بين صفوف الشباب العربي الباحثين عن العمل ممن أعمارهم 25 سنة فما دون، إذ أشارت التقديرات بأن حجم السكان في الوطن العربي ارتفع من 74.4 مليون نسمة عام 1950 إلى 170 مليون نسمة عام 1980 وإلى 237 مليون نسمة عام 1994 وإلى 284 مليون نسمة عام 2000 وإلى 321 مليون نسمة عام 2005 وإلى ما يقارب 345 مليون نسمة بحلول عام 2010، ويتوقع أن يصل حجم السكان إلى نحو 460 مليون نسمة بحلول عام 2025 وإلى نحو 600 مليون نسمة في عام 2050، إن الزيادة الكبيرة في حجم السكان العرب تؤدي إلى زيادة أعداد السكان الداخليين إلى سوق العمل وخاصة من الشباب الجدد حديثي التخرج، إذ تبلغ نسبة المتعطلين منهم أكثر من 25% من مجمل المتعطلين عن العمل في الوطن العربي. وتتطلب هذه الحالة الإسراع في تبني سياسات سكانية فاعلة وعملية، جنباً إلى جنب مع سياسات الإصلاح في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لمواجهة المشاكل المحتملة عن تفاقم البطالة، مثل الفقر والأمية والضغط على موارد الدول العربية، والتي تعاني أغلبها من مشكلة محدودة الموارد، وندرتها الاقتصادية.

تفيد نتائج الوثيقة بأن معدل النمو السكاني في الدول العربية ما زال هو الأعلى مقارنة بباقي دول العالم. وتقول بالرغم من التفاؤل، الذي تبديه العديد من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية، بأن هناك انخفاض ملموس في معدلات النمو السكاني في معظم الدول العربية، وقد نجم عنها تغير إيجابي في خصائص السكان الديموغرافية الرئيسية، مثل ارتفاع نسبة السكان النشيطين اقتصادياً وانخفاض نسبة السكان المعالين أو صغار السن من غير المنتجين، وارتفاع توقع العمر نتيجة التحسن والتطور الصحي، وبالتالي زيادة عدد السنوات في العمل والإنتاج، وهو ما أطلقت عليه بعض الدول العربية مثل الأردن ما يعرف بالهبة الديموغرافية وتعني حصول انخفاض في معدلات النمو السكاني أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للقوى البشرية، وهو ما حصل في العديد من الدول العربية، التي زادت فيها نسبة السكان

في سن العمل 15 سنة فأكثر أي النشيطين اقتصاديا مقارنة مع نسبة السكان دون 15 سنة من غير النشيطين اقتصاديا، وتساهم زيادة قوة عنصر العمل في زيادة قوة الاقتصاد، وبالتالي تساهم في زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع ككل، وإن هذا الانجاز يعود للدور الكبير الذي تلعبه العديد من المؤسسات والمنظمات المعنية في زيادة الوعي السكاني لمفهوم تنظيم الأسرة، والتباعد ما بين المواليد، واستخدام وسائل الرعاية لصحة الأم والطفل مثل الرضاعة الطبيعية، واستعمال موانع الحمل وغيرها، وهو ما حصل في بعض الدول العربية مثل لبنان وتونس وقطر والبحرين والأردن.

إلا أنه ما تزال دول عربية تشهد نمواً سكانياً مرتفعاً، وربما يعود السبب إما لأنها لم تتبع سياسات سكانية واضحة المعالم، أو لم يكن لديها برامج إرشادية وتوعوية سليمة في تنظيم الأسرة، وتتميز بارتفاع معدلات النمو السكاني فيها .

نجد بالمقابل بأن معدل النمو السكاني قد إنخفض في بعض الدول العربية ولكن ليس بسبب اعتماد السياسات السكانية والتوعوية في تنظيم الأسرة وغيرها، وإنما كان بسبب معانات سكانها من غياب فرص العدالة في توزيع الدخل، وحرمانها من العمل والصحة والتعليم وغيرها، وأدت هذه الأسباب مجتمعة إلى الشعور بالظلم والقهر والخوف والجوع والمرض، وبالتالي إلى خلق صراعات وحروب حزبية وقبلية للسيطرة على الحكم وموارد البلاد، وهذه الحالة بالتأكيد تؤدي إلى زيادة اعداد القتلى من الحروب والصراعات والموتى من المجاعات والأمراض والتشرد، وبالتالي تؤدي إلى زيادة اعداد الوفيات مقابل اعداد المواليد، وخاصة من الامهات عند الولادة، والاطفال الرضع دون 5 سنوات، وما تخلفه الحروب من خسائر بشرية جسيمة، وكل ذلك يخفض معدل توقع العمر إلى ما دون 50 سنة وغيرها، ويعكس هذا مستوى التخلف في الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وكما يحصل حالياً في العديد من الدول العربية ومنها الصومال على سبيل المثال، وعليه نجد بأن معدل النمو السكاني في الدول العربية، كان الأعلى في دولة فلسطين والأدنى في دولة الصومال.

تستحوذ ثمانية دول عربية على 82.5% من اجمالي السكان في الوطن العربي وهي مصر والسودان والجزائر والمغرب والعراق والسعودية واليمن وسورية، وبالتالي يكون استحوادها للقوى العاملة من المشتغلين والمتعطلين بنسب مماثلة تقريبا لنسب السكان فيها، مما يعني أن تركز جهود القائمين في هذه الدول مثل وزارات العمل والنقابات المهنية والعمالية المعنية على معالجة مشكلة البطالة، من

خلال تبني سياسات عمالية واضحة في التشغيل والاستخدام، وذلك بالتعاون والتنسيق المباشر مع منظمة العمل العربية، وعليها أن تعتمد شعار الأولوية في التشغيل والاستخدام للعامل العربي، وخاصة في الدول المستقبلية للعمالة، وذلك بتحديد شروط تنظيمية تضمن الحد الأدنى من توفر المهارات المهنية المطلوبة في العامل العربي المرغوب تشغيله، وان يتمتع بالكفاءة والقدرة على المنافسة والحصول على الوظيفة المعلن عنها، وهذا سيولد المزيد من التكامل الاقتصادي والتنسيق والتشاور بين الدول العربية المرسله والمستقبله في توجيه الاستثمار بالطاقة البشرية، التي يمتلكها سوق العمل العربي بأفضل ما يمكن وبأقل كلفة، وهذا سيحافظ على بقاء هجرة العقول والكفاءات داخل اسواقه العربية، ويرسخ مبدأ تبادل المعرفة والخبرة، وحرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات وغيرها.

كما أفادت النتائج بان معدل المشاركة الاقتصادية في جميع الدول العربية بلغ 32% ويمثل معدل القوى العاملة الخام (مجموع القوى العاملة منسوبا الى مجموع السكان النشيطين اقتصاديا ممن اعمارهم 15 سنة فأكثر)، ويشمل السكان ذوى النشاط الاقتصادي كل الأشخاص من الجنسين، الذين يمثلون عرضاً للعمل من إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية، وقدر عددهم بنحو 107 مليون نسمة، وهؤلاء يمثلون إجمالي القوى العاملة، وهم عبارة عن مجموع عدد المشتغلين وعدد المتعطلين عن العمل. ويختلف هذا المعدل من بلد عربي لآخر، فإن أدنى معدل للقوى العاملة أي السكان المساهمين اقتصاديا في العمل كان في اليمن بنسبة 21.5%، تلتها فلسطين 22.6%، ثم الأردن 23.8%، وليبيا 26% وسورية 28.1% والجزائر 29.5%. وبالمقابل نجده مرتفعا جدا، وخاصة في الدول المستقبلية للايدي العاملة مثل البحرين 72.4% وقطر 67.5% والامارات 61.9% والكويت 58.3%. فيما انحصرت قيم معدل القوى العاملة في باقي الدول بين 31% كما في العراق و 37.9% كما في سلطنة عمان.

بالمقابل نجد بأن أدنى نسبة للسكان النشيطين اقتصاديا من الشباب 15 – 24 سنة كانت في السعودية بنسبة 18.4%، وتلتها تونس 26.2% ومن ثم فلسطين 27.1% واليمن 27.4% والأردن 27.8% وموريتانية 28.3%. فيما كانت أعلى نسبة مشاركة في القوى العاملة او النشيطين اقتصاديا من الشباب في البحرين بنسبة 66.6% تلتها الامارات 62.3% وليبيا 57.6% والصومال 57.3% والسودان 55.2% وقطر 51.9%. فيما كانت في باقي الدول بنسب متوسطة تراوحت بين 30.8% كما في لبنان و40.8% كما في المغرب.

أما التوزيع النسبي للنشيطين اقتصاديا من مجمل الشباب في الفئة العمرية (15-24) سنة حسب الجنس، يلاحظ بأن نسبة الإناث النشيطات اقتصاديا من مجمل الإناث في سن الشباب في الدول العربية قد بلغت 20% فقط، وسبب انخفاضها لتدني هذه النسبة بشكل كبير في بعض الدول العربية مثل اليمن والسعودية والجزائر وموريتانيا وفلسطين وسوريا والأردن والصومال والعراق، في حين جاءت مرتفعة نوعا ما في بعض الدول مثل الكويت وقطر، ويلاحظ ان نسبة مشاركة الإناث جاءت أعلى من الذكور في تونس فقط. وبالرغم من تحسن معدلات المشاركة للإناث في الدول العربية، إلا أنها ما تزال تتسم بالإنخفاض الشديد مقارنة بالمستويات الدولية والإقليمية، فعلى سبيل المثال فقد تجاوزت نسبة مشاركة الإناث 47% في فرنسا والمانيا والنمسا والدنمرك وقبرص وماليزيا والفلبين، وتجاوزت نسبة 50% في اليابان وأستراليا وبريطانيا والبرتغال وسنغافورة، وتجاوزت نسبة 60% وحتى 85.5% في تايلند وفيتنام والصين وكوريا.

يشار في هذا الإطار الى ان ما نسبته 60.6% من القوى العاملة في الدول العربية تعمل لدى القطاع الخاص بأجر لقاء مساهمتها في الانتاج، وفي هذا مؤشر على اهمية تعزيز دور النقابات العمالية في حماية حقوق ومكتسبات العمال في القطاع الخاص والعاملين لدى الغير مقابل أجر، والسعي إلى تحسين ظروف العمال المادية والمعنوية وتنقيفهم وتأهيلهم، ومتابعة المتعطلين عن العمل عن طريق حصر المهن والاعمال، التي يمارسونها ومحاولة تقديم النصح والارشاد من خلال تبني حملات توعوية حول المهن والتخصصات المشبعة والراكدة لتقليل نسب الإقبال عليها، وارشادهم نحو المهن، التي يحتاجها سوق العمل، ويتقاضى اصحابها اجورا معقولة ومناسبة، وذلك بتنسيق جهودها مع الجامعات والكليات والمؤسسات الاكاديمية ومراكز التدريب المهني والتقني لتلائم مخرجاتها مع حاجات القطاعين العام والخاص بكل مؤسساته، وشركاته المستخدمة للايدي العاملة، بإشراف وتعاون متخذي القرار وراسمي سياسات التشغيل والاستخدام في وزارات العمل او الجهات المعنية في المؤسسات الحكومية الرسمية.

إذ إن سبعة دول هي قطر والكويت والبحرين والامارات والسعودية وسلطنة عمان والأردن تشكل نسبة العاملين بأجر أكثر من 80% من مجمل القوى العاملة فيها، ونجد بأن عشرة دول هي موريتانيا والعراق والسودان والصومال والمغرب وجيبوتي والجزائر وفلسطين وسوريا واليمن، تقل فيها نسبة القوى العاملة بأجر عن 50% من مجمل القوى العاملة لديها. ومن جهة أخرى نجد بأن 72.4% من القوى

العاملة في الدول العربية تعمل في قطاع الخدمات، وهي السمة العامة لاقتصاديات الدول النامية عموماً، أو التي تشهد تحولاً من سمة العمل في قطاع الزراعة إلى سمة العمل في قطاع الخدمات، ومن ثم التحول إلى سمة العمل في قطاع الصناعة، فالتحول للقطاع الصناعي وخاصة الصناعات التحويلية بالتدريج يزيد من الطلب على الأيدي العاملة، ويتيح لها فرص عمل دائمة، وبمزايا وظيفية أفضل، والملفت للانتباه بأن طبيعة اقتصادات الدول العربية تعكس سمة العمل لدى القوى العاملة لديها، فإن قطاع الخدمات يستوعب نسب تزيد عن 80% من القوى العاملة في كل من الكويت والسعودية وجيبوتي والامارات والبحرين وسلطنة عمان وقطر والأردن، وأغلب هذه الدول ليس لقطاع الزراعة دور في تشغيل الأيدي العاملة إلا بنسب قليلة، وخاصة في دول الخليج العربي.

فيما نجد بأن قطاع الزراعة ما زال يستحوذ على نسب مرتفعة من القوى العاملة، وخاصة في السودان ومصر والمغرب والصومال والعراق، وتتميز هذه الدول بكبر مساحات الاراضي الزراعية فيها لتوفر مصادر دائمة للمياه من البحار والانهار للري والزراعة، مثل نهر النيل في مصر والسودان والصومال، ونهري دجلة والفرات في العراق والبحر الابيض المتوسط في المغرب، وبالتالي فإن العمل في الزراعة عرضه أكثر من غيره للتقلبات الموسمية، وتنعكس هذه الحالة على نشاط القوى العاملة، مما يكون عملها في اغلب الاحيان موسمي في اوقات معينة من السنة، وإن القوى العاملة خارج اوقات المواسم الزراعية تكون متعطلة عن العمل، وتزيد مشاكلها بشكل واضح عند مواسم الجفاف والصقيع وانتشار الافات وغيرها، لهذا فإن الحاجة ضرورية لاكساب تلك العمالة مهارات مهنية وفنية غير الزراعة، وتمكنها من الالتحاق بالعمل وممارسة نشاط آخر لحين قدوم الموسم الزراعي، وهكذا بالنسبة للذين يعملون في قطاعات خدمية موسمية مثل السياحة، بحيث يقلل ذلك من مدة التعطل عن العمل لديهم.

أما قطاع الصناعة ما زال يستحوذ على نسب قليلة من القوى العاملة في الدول العربية، ومعظمها دون النسبة 15% وأغلبها في الصناعات الاستخراجية، وكانت اعلى نسب للقوى العاملة في قطاع الصناعة في مصر والمغرب وليبيا وتونس، وأقل النسب في اليمن والكويت والسودان والعراق، مما يعني بأن على هذه الدول، وخاصة بأنها تمتلك فرص كبيرة للتحول من الصناعة الاستخراجية كالنفط والمعادن إلى الصناعات التحويلية كما في الكويت والعراق، والتحول من التسويق المباشر للانتاج الزراعي في اسواق الخضار والفواكة إلى التسويق للانتاج الزراعي

وخاصة الفائض منه في اسواق التصنيع الغذائي، وذلك لغايات السوق المحلي والتصدير، كما في اليمن والسودان، وفي كلا الحالتين ستولد فرص عمل، وخلق وظائف جديدة تستوعب المزيد من الايدي العاملة، وتخفيض من نسب البطالة. إن الانتقال بالوطن العربي ليصبح أكثر انتاجاً في الصناعة بات أمراً ضرورياً وملحاً لأن الصناعة أكثر القطاعات توليداً لفرص العمل، والانتقال لهذه المرحلة تحتاج إلى إعادة النظر بالسياسات والتشريعات الاستثمارية الحالية، لإعطاء حوافز تشجيعية لجذب الاستثمارات العربية والاجنبية، وانتقال رؤوس الاموال نحو المشاريع الصناعية التحويلية المكثفة لاستخدام الايدي العاملة، وخاصة الوطنية منها إذا كانت تعاني من البطالة.

كل ما سبق مقلق للغاية ويحتاج من الساسة العرب وفي جميع الدول العربية أن تركز جهودها أكثر والاهتمام بوضع الحلول لمشكلة البطالة ومراقبة تطور مؤشراتها وتقيم مدلولاتها وأثارها من خلال الاتفاق على اجابات دقيقة لمجموعة من الاسئلة، التي تنادي الوثيقة وتطلب الاهتمام بها وهي:

- 1 - كيف نقيس معدل البطالة؟
- 2 - على ماذا يدل معدل البطالة؟
- 3 - هل يشكل معدل البطالة مؤشر حقيقي لحبوية الاقتصاد؟
- 4 - كيف يصبح العديد من السكان متعطلين عن العمل؟
- 5 - هل ان معظم الذين تركوا أعمالهم يبحثون عن فرص عمل أفضل؟
- 6 - ما مدة التعطل عن العمل، التي يمضيها السكان في حالة البحث عن العمل؟
- 7 - هل مدة التعطل عن العمل، تختلف من تخصص او مهنة لأخرى؟
- 8 - هل أثر البطالة على الشباب أكثر من أثرها على كبار السن؟
- 9 - هل أن المتعطلين عن العمل أقل عدالة ومساواة مقارنة بالمشتغلين؟
- 10 - هل يتوافق نمو عدد فرص العمل المتاحة مع نمو الزيادة في عدد السكان؟
- 11 - ما عدد ساعات العمل ومعدلات الاجور، التي يحصل عليها السكان المشتغلين؟
- 12 - هل الاجور مرتفعة او منخفضة للمشتغلين او الحاصلين على وظائف جديدة؟
- 13 - هل يتم النظر إلى العديد من مؤشرات سوق العمل وتحديد اسلوب قياسها؟

إن ما يفاقم من حجم البطالة في الدول العربية كما أشرنا إليه سابقاً، هو ارتفاع نسبتها بين صفوف الشباب العربي بين 15-24 سنة، وتعدُّ أعلى نسبة في العالم، واعداد المتعطلين منهم يتزايدون بشكل كبير ويشكلون بالمتوسط ربع مجمل اعداد المتعطلين خلال السنوات 2007 - 2010، وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالنسبة نفسها على مستوى العالم 12.3%. إن جهود الحكومات العربية يجب أن تنصب على هذه الفئة من السكان، وذلك في دعم برامج تمويل القروض لهؤلاء الشباب بإقامة المشاريع الانتاجية المتوسطة والصغيرة، وتحفيز وجذب الاستثمار المكثفة للعمالة، وكذلك تنسيق جهود حكومات الدول العربية بين الدول المستقبلية والمرسلة لتنظيم استخدام العمالة العربية، وإحلالها محل العمالة الوافدة، من الدول غير العربية كلما امكن ذلك.

أما مؤشرات البطالة على مستوى الدول العربية فقد كانت مرتفعة وتزيد عن 33% في ثلاثة دول وهي جيبوتي والصومال وموريتانية، وتقل عن 10% في تسعة دول وهي الكويت وقطر والامارات والبحرين والسعودية وعمان وسوريا ومصر والمغرب. وتوزع نسب البطالة في باقي الدول بين 12.7% في الأردن و 21.5% في فلسطين. ويبقى مؤشر البطالة في اسواق العمل العربية من أكثر المؤشرات اهمية للتعبير عن مستوى النمو الاقتصادي في الدول العربية، وقدرته الاستثمارية في خلق فرص عمل جديدة، ويجب رصده ومراقبته لوضع الاجراءات الوقائية اللازمة للحد من خطورة استمراره وزيادته، وخاصة في الدول التي تشهد ما يعرف بحراك الربيع العربي، وإزاء تحقيق هذا المطلب تعمل منظمة العمل العربية على تنسيق جهود جميع وزراء العمل في الدول العربية للحد من تفاقم آثاره، من خلال اعطاء حرية اكبر لانتقال الايدي العاملة بين الدول المرسله والمستقبله لها، ووضع استراتيجيات عربية على مستوى الوطن العربي تهدف لاحتلال ما أمكن من عمالة عربية بدلا عن العمالة الاسيوية، وخاصة في قطاعات العمل التي يمكن للعمالة العربية ان تنافس بها من حيث الاجور والكفايات المهنية والمهارات الفنية.

كما حذرت الوثيقة بأن استمرار التخبط السياسي في بعض الدول العربية التي تشهد نقلاً للسلطة من المجالس أو الحكومات الانتقالية إلى حكومات رسمية ممثلة ومنتخبة من قبل الشعوب، وخاصة بعد سقوط أنظمة الحكم فيها، مثل تونس ومصر وليبيا واليمن، قد يفاقم من مشكلة البطالة وخاصة في حال المماثلة في نقل السلطة أو استمرار الاختلاف بين الاحزاب وممثلي الشعوب والقائمين حالياً على إدارة شؤون البلاد، وخاصة أن اقتصاديات هذه الدول ما زالت تعاني من استمرار حالة

عدم الاستقرار من تبعات التحدي الذي مارسه انظمة الحكم المستبدة في رفض التغيير والاستجابة للمطالب الشعبية السلمية. وتبشر المرحلة القادمة ليس فقط في هذه الدول بل في جميع الدول العربية بإن العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تعاني منها الشعوب كالفقر والبطالة ستشهد نقله نوعية في اسلوب حلها ومعالجتها والحد من تفاقمها وتحقيق مستوى أعلى من العدالة والمساواة في الحصول على العمل وتوزيع استحقاقات مكتسبات التنمية المستدامة، وكل ذلك سيكون عن طريق ممارسة الحياة الديموقراطية السليمة وتطبيق القوانين والتشريعات الناظمة للحياة السياسية.

إن تحقيق تحسن في نوعية الحياة الاجتماعية والاقتصادية وضمان فرص عمل مناسبة للمتطلين عن العمل تتطلب تكريس جهود وزراء العمل كممثلين عن الحكومات العربية لتمكين منظمة العمل العربية من القيام بمسئولياتها في إقتراح الاساليب والمشاريع التنموية العربية المشتركة والكفيلة بمعالجة مشكلتي البطالة والفقر والحد من تفاقمهما، بإعتبار أن المنظمة قد سبق أن حذرت من تداعيات مشكلة البطالة في معظم الدول العربية، والتي بالفعل سرعان ما انطلقت الشرارة الأولى لغلجان الشباب العربي من تونس وامتدت لتشمل العديد من الدول العربية.

واخيرا أفادت الدراسة بأنه برغم اختلاف اسباب البطالة بين الدول العربية الا انها قد تشترك فيما بينها في بعض القواسم، ومن أهمها:

- ضعف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع الأداء الاقتصادي، وغياب القوانين والتشريعات المحفزة على الاستثمار وتوليد فرص عمل بالقدر الكافي.
 - ارتفاع معدل نمو العرض للقوى العاملة في معظم الدول العربية مقابل انخفاض نمو الناتج القومي الإجمالي وبالتالي نمو الطلب عليها.
 - تدخل الحكومات من حين لآخر في حرية قوى توازن سوق العمل.
 - ضعف برامج التوعية والإرشاد لتخفيض معدلات النمو السكاني.
 - استخدام التطور التقني بزيادة استخدام عنصر راس المال كان على حساب استخدام عنصر العمل.
- كما أشارت الوثيقة بإن هناك نتائج سلبية للبطالة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية في الدول العربية. وحددت بأن أهم السياسات الكلية التي يجب ربطها بالبطالة تتمثل بما يلي:

- السياسات النقدية والمالية.
 - السياسات التعليمية والتدريبية.
 - السياسات التوزيعية لمكاسب التنمية وإعادة توزيع الدخل القومي الاجمالي.
- وكان ابرز ما اقترحته الدراسة في مصفوفة السياسات السكانية والاقتصادية لمكافحة البطالة في البلدان العربية، تتمثل ايضا بما يلي:
- إعادة تأهيل المتعطلين عن العمل، وتدريبهم لممارسة اعمال ومهام يطلبها سوق العمل.
 - توفير الدعم اللازم لإنجاح مشاريع انتاجية صغيرة ومتوسطة من خلال تأمين مصادر تمويل لتنفيذها.
 - تحفيز العمل العربي المشترك بإقامة المشاريع الاستثمارية ذات الحجم الاقتصادي الكبير المولدة لفرص العمل في الدول كثيفة العمالة، وخاصة في صناعة التكنولوجيا والصناعات التحويلية.
 - اتباع برامج ديموغرافية تحد من عرض العمالة بالتأثير على معدل النمو السكاني وتخفيض معدل خصوبة الاناث.

وأخيرا نأمل لهذه الوثيقة فائدة واطافة نوعية تساعد صناع القرار وراسمي السياسات والباحثين في تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي الكبير. وأن يتم اتباع حزمة من السياسات السكانية والاقتصادية، يتم الاتفاق عليها من قبل الشركاء الاجتماعيين في الدول العربية، بالتنسيق المباشر مع منظمة العمل العربية، والاعلان عنها كمرجعية توجيهية في جميع الخطط الاستراتيجية والبرامج التنموية، والتي يفضل أن تنفذ بإدارة تشاركية وتكاملية وتوفيقية فيما بينها كافة، وفق اولويات واحتياجات المشاريع القائمة والمستقبلية، وبما يخدم المصالح العربية المشتركة أولاً، بإعلان شعار تعريب الوظيفة العربية بإعطاء الافضلية للعامل العربي في التوظيف، وفق آليات محددة للاستخدام يتفق عليها ومنظمة العمل العربية على أتم الاستعداد للتعاون ووضع خبراتها في خدمة الدول العربية كافة.



البند العاشر

تكامل دور القطاعين العام والخاص في التنمية

بفضل المكانة التي أصبح يحتلها العلم والبحث العلمي والبحث والتطوير في الاقتصاد، أصبح الحديث اليوم أكثر عن اقتصاد المعرفة وعن الإنسان الحامل لهذه المعرفة، كأحد الروافد الأساسية لعملية التنمية عبر الاستثمار في الإنسان وفي الموارد البشرية، ويتم التركيز في هذا المفهوم على البعد الاجتماعي لعملية التنمية، أي ضرورة إعطاء أهمية قصوى لعملية توزيع المداخل وإعادة توزيعها لما لها من دور في عملية تحريك الطلب وبالتالي عجلة الاقتصاد وكذا التقليل من الفقر والفوارق الاجتماعية، فما الفائدة من تحقيق معدلات نمو عالية إذا لم تتوزع ثمار هذا النمو بصفة منصفة على مختلف الفئات المشكلة للمجتمع؟

البُعد الآخر لمفهوم التنمية المستدامة هو ذلك المرتبط بالحفاظ على البيئة والعقلانية والرشادة في استغلال الموارد الكونية، والتي من دونها لا يمكن الحديث عن التنمية.

أخيراً، لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهوم الاستدامة إذا أهملت مسألة الحكم الرشيد والبعد الديمقراطي في عملية التنمية بكل ما يحمله من مفاهيم حرية التنظيم والتعبير وفصل السلطات والتناوب عن السلطة... الخ لقد ركز هذا البند حول دور التكامل بين القطاعين العام والخاص من خلال :

الفصل الأول

التكامل والمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص في البلدان العربية

الأزمة المالية والاقتصادية التي اندلعت في شهر أغسطس 2007 وامتدادها إلى أوروبا (التي سميت بـ"أزمة اليورو" الحالية 2011)، وأثارها الوخيمة سواء في البلدان المتطورة أو النامية (حجم الخسائر، انخفاض معدلات النمو، ارتفاع معدلات البطالة، زيادة عجز الميزانية العمومية وتفاقم الدين العمومي، انخفاض مداخل البلدان النامية من العملة الصعبة المتأتية من صادراتها من المواد الأولية..)، وهي

الأثار التي تظهر الآن أساسا، وفيما يتعلق بموضوعنا، في نقص الموارد المالية (الداخلية أو الخارجية عبر المديونية أو عبر تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية) اللازمة لتلبية احتياجات البلدان من الهياكل التحتية لخدمة القطاع الخاص وبالأخص في البلدان النامية، حيث قدرت هذه الاحتياجات في البلدان النامية بـ 4.5% من الناتج الداخلي الخام سنويا (10% بإدراج صيانة هذه الهياكل)، أما في البلدان المتطورة فقد قدرت بـ 1 إلى 2% من الناتج الداخلي الخام سنويا (3% بإدراج الصيانة). أمام هذا الوضع تبرز المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص كرد أمثل لتلبية هذه الاحتياجات مع احترام هدف توازن الميزانية العمومية والاستفادة من رأس المال الخاص ومشاركته في جهود تمويل مشاريع الهياكل التحتية وتقديم الخدمة العمومية وبالتالي المساهمة في جهود التنمية بشكل عام. وهذه الأهمية تزداد بالنظر إلى الطلب المتوقع على مشاريع البنى التحتية للخدمة العمومية في العالم التي من المفروض أن تصل إلى 5300 مليار دولار إلى سنة 2030. مع العلم أن في عامي 2009 و2010 بلغت الاستثمارات في هذه المشاريع 700 مليار دولار (منها 180 مليار دولار في الولايات المتحدة و300 مليار في أوروبا و200 مليار في الصين).

وتظهر المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

1. تساهم في الحد من تفاقم عجز الميزانية العمومية، إذ تستفيد السلطات العمومية من موارد مالية عاجلة تمكنها من تحقيق برامجها من الهياكل التحتية وأداء مهمة الخدمة العمومية .
2. تحسين انجاز وإدارة وأداء التجهيزات العمومية بإدراج مقاييس النجاعة الخاصة وقواعد الحوكمة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع .
3. تلبية حاجات المستهلكين بتقديم خدمات عمومية ذات نوعية وبأسعار في متناولهم.

هذه الأهداف لا تتحقق بصفة آلية، بل لابد لها من شروط على المستوى التشريعي والمؤسسي وأخرى بنوعية المؤسسات والدراسات التقنية والمالية المسبقة..، كما تعترضها العديد من العراقيل والحواجز يجب رفعها، لكن الشيء الأكيد أن نجاح هذا النوع من المشاركة مرهون بإيمان جميع الأطراف بمسئولياتها في المساهمة في جهود التنمية وتقديم خدمات ذات نوعية.

وهذا الفصل يتناول مفهوم المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتعريفه من قبل مختلف المؤسسات الدولية والإقليمية وبعض المفكرين المهتمين بالموضوع وكذا مبرراته، ثم يحاول عرض الخصائص التي تميز هذا النوع من المشاركة ومزاياه وعيوبه، فضلاً عن عرض بعض التجارب في عدد من البلدان، للوصول إلى مجموعة من التوصيات لعدد من المؤسسات والهيئات المتابعة للموضوع عن قرب.

أسباب المشاركة بين القطاعين العام والقطاع الخاص :

رغم الأسباب الموضوعية المتعلقة أساساً بالارتفاع المتزايد للطلب على الخدمة العمومية بفعل التطور الديموغرافي وتطور المدن، وبالتالي فهذه العقود هي فرصة لتوفير خدمة عمومية ذات نوعية وبأسعار معقولة، وكذلك بالنظر لصعوبة التمويل في عالم يعيش أزمات مالية متكررة وأزمة المديونية، وبالتالي فهي فرصة لمشاركة القطاع الخاص في التمويل وفي مجهود التنمية- بالإضافة لكل هذا، هناك أسباب هي تلك التي تدخل بشكل عام في إطار ضرورة تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك المجال للسوق والقطاع الخاص اللذين هما أكثر فعالية ونجاعة.

لقد تناول العديد من الباحثين ضمن الإطار العام لإصلاح الدولة ومؤسساتها التي وصفت بالبيروقراطية وعدم الفاعلية فيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية عامة وفي مجال الصفقات العمومية بشكل خاص التي تتميز بمجموعة من العيوب التالية:

- غياب الرقابة الخارجية للأداء .
- غياب خطر الإفلاس لدى مؤسسات القطاع العمومي .
- غياب المنافسة والتحفيزات .
- صعوبة تحديد الأهداف بشكل واضح بالنظر لتداخل الصلاحيات .
- حساسية خضوع السلطة العمومية لجماعات الضغط .

فالأخذ بالشراكة بين القطاعين العام والخاص يساهم، حسب نفس الدراسات، من دون شك في إصلاح الدولة والتدخل الحكومي، كما يعمل على إرساء قواعد "اقتصاد عام جديد" يركز على :

■ تقليص مجالات تدخل الدولة عن طريق الخصخصة والمشاركة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص وتفويض الصلاحيات ...

■ تعميم آليات حوكمة المؤسسة على المجال العمومي (المسئولية، التقييم حسب النتائج وليس الإنفاق، المحاسبية، المساءلة، اعتماد قواعد المحاسبة الخاصة..)، اي اعتماد أدوات وآليات إدارة المؤسسة الخاصة داخل الإدارة العمومية ، خاصة فيما يتعلق بالتحفيز والرقابة.

وما يمكن ملاحظته في هذا النوع من المشاركة هو تسليمها المطلق بالنجاعة الطبيعية والكفاءة المطلقة للقطاع الخاص وبيروقراطية القطاع العمومي وسوء إدارته وتبديده للأموال. وهذا الموقف "الأيدولوجي" لا يركز على أي أسس علمية ولا يجد مبرره مع التطورات الأخيرة التي يعرفها العالم والفكر الاقتصادي والفكر التنموي بعد سنة 2000، لهذا نعتقد أنه يجب تضافر جهود كل الفاعلين ، كل حسب إمكانياته في تحقيق أهداف التنمية والنمو وتلبية احتياجات المجتمع من السلع العمومية.

ويمكن إبراز مبررات هذا النوع من المشاركة بما يلي :

1. هي وسيلة لتخفيف الدين العمومي وتجنب اللجوء إلى أموال الخزينة العمومية وزيادة ثقل عجز الميزانية العامة، إذ تسمح بإنجاز هياكل تحتية وتقديم خدمة عمومية دون اللجوء إلى سوق الصفقات العمومية وإلى مالية الدولة.
2. يمكن إن تحقق نتائج إيجابية من ناحية الفعالية والإنتاجية وتقديم خدمة عمومية بتكلفة أقل، إذ أن تقاسم المهام والمسئوليات (المخاطر)، وتضافر الكفاءات الماكرو والميكرو اقتصادية - كلها مبررات لهذا النوع من الشراكة.
3. كفاءة القطاع الخاص واقتصادات وفورات الحجم تبرر كذلك هذه العقود، فالكفاءة الميكرو اقتصادية للقطاع الخاص معترف بها وتعد نقطة إيجابية يمكن أن تعتمد عليها السلطات العمومية في هذا النوع من عقود المشاركة. من جهة أخرى، فإن طبيعة العقد الشاملة تمنح للقطاع الخاص ميزة تحقيق اقتصادات وفورات الحجم التي تؤدي بدورها لانخفاض التكاليف الكلية للمشروع.
4. تحفيزات وعقوبات السوق هي حافز قوي لنجاح هذه المشاركة، إذ إن حجم الأرباح التي يمكن أن يتحصل عليها القطاع الخاص معتبر، فمثلا إذا نظرنا لأجل الإنجاز فكلما كانت فترة الإنجاز قصيرة كانت فترة الاستغلال

أطول، بينما فوائد السلطة العمومية هي أن تقدم الخدمة في أسرع وقت وبنوعية جيدة وفي نهاية العقد تتسلم الهيكل التحتي في وضع جيد (لأن القطاع الخاص يتكفل بالصيانة). إذن فالكل مستفيد ورايح . { من جانب آخر فإن العقوبات التي تترتب عن تأخر آجال الإنجاز أو الإخلال بأحد أو بعدة بنود العقد هي أكثر صرامة في السوق.

5. هي عقود تضم مهمة الصيانة والتجديد والترميم التي قللت العقود التقليدية من أهميتها ولم تدرجها بصفة وافية في حساب التكاليف، وهذا من شأنه تحقيق عدة مزايا من بين أهمها الحفاظ على نوعية المشروع وبالتالي إطالة فترة حياته وتبعاً الخدمة العمومية.

6. هي عقود جد معقدة ودقيقة في تفاصيلها، وبالتالي فهي تحث القطاع العمومي على تطوير كفاءاته البشرية والتقنية (خاصة الدراسات والجانب المالي بتعقيده)، كما تدفع هذا القطاع لاعتماد طرق عمل وسلوكيات جديدة تتماشى وطبيعة هذه العقود.

التجارب الدولية :

1. أوروبا: تعتبر الرائدة في هذا النوع من العقود خاصة المملكة المتحدة، حيث أنجزت عدة عقود في قطاعات مختلفة مثل السكن وقطاع النقل (المطارات، الطرقات، القطارات الخفيفة..)، الرياضة والترفيه، المياه، تسيير النفايات والمياه القذرة، الاتصالات، والطاقة..، حيث تمّ من سنة 1987 إلى 2007 إبرام حوالي 9000 عقد جعلت أوروبا تمتلك تجربة كبيرة في مجال الخدمة العمومية بقطاعات عدة، كما أكسبت المجموعات المحلية والإقليمية تجربة معتبرة في هذا المجال.

ففي إنجلترا وحدها تمّ منذ سنة 1990 إلى 2009، إبرام أكثر من 900 عقد مشاركة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص بقيمة تقدر بـ 110 مليارات دولار. 700 عقد من هذه العقود هي في حيز التنفيذ (إلى 2011).

أما فرنسا، وبعد صدور قانون 2004 الخاص بهذه العقود، فقد تم إبرام 140 عقداً من سنة 2005 إلى 2011 بقيمة تتراوح بين 9 و10 مليار يورو، في قطاعات الإنارة العمومية (30% من مجموع العقود) والمستشفيات (15%) والاتصالات (13%).

2. **الولايات المتحدة الأمريكية:** في هذا البلد تجربة المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص تتميز عن أوروبا سواء من ناحية الحجم أو النوع، فعددها إلى 2005 قليل جدا لتعرف فيما بعد هذا التاريخ تطورا كبيرا بالنظر للمنجزات (180 مليار في عامي 2009/2010)، أما من ناحية القطاعات فقد عرفت البداية في مجال إدارة السجون ثم توسعت في التسعينيات من القرن العشرين لمشاريع انجاز الطرقات والطاقة والأمن العمومي والتكنولوجيات الجديدة.

3. **كندا:** بدأت تجربتها في سنة 1980 وارتفعت وتيرتها منذ 1990، إلا أن اللجوء إليها كان قليلا بالنظر لعدد العقود التي أبرمت إلى سنة 2008، وقد شملت بناء المستشفيات والمدارس والطرق السيارة والقطارات الخفيفة..

الفصل الثاني

التكامل والمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص

ودورها في التنمية في البلدان العربية

لقد تبين من خلال تجربة نمو البلدان المتطورة أن إحدى الميزات الأساسية التي تتمتع بها هي امتلاكها لبنيات تحتية بحجم ونوعية يجعلها تلعب دورا أساسيا في جلب الاستثمارات وتبعاً إحداه النمو وإنشاء الشغل، هذا بالإضافة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

وإذا كان امتلاك شبكة كثيفة ومتنوعة للنقل وهياكل للوصول إلى الطاقة والمياه والاتصالات يعد عاملاً أساسياً في تحفيز وتشجيع المؤسسات للاستثمار في مختلف الأقاليم والمناطق، فإن السؤال الذي يطرح هو: كيف يمكن تطوير هذه البنيات التحتية لجعلها تلعب دورها المزدوج في الاستراتيجية التنموية بشكل عام وفي تلبية احتياجات السكان من الخدمة العمومية..؟ وما دور القطاع العمومي والقطاع الخاص؟.. وهل هو دور متكامل أم متعارض؟.

وبعيداً عن الخطاب الأيديولوجي لكل من المدافعين عن الصفقات التقليدية والقطاع العمومي من جهة، والمدافعين عن المشاركة بحكم مسبق مستتر لمصلحة القطاع الخاص معتبرين أنها ناجعة بالنظر للفعالية "الطبيعية" للقطاع الخاص من جهة أخرى - يمكن القول إن المسألة لا تطرح بهذه الصفة على الإطلاق في الفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص، بل يجب أن تؤخذ (ش.ق.ع/ع.ق.خ) بشكل إيجابي هو:

كيف نجد طاقات كل منهما ومعا ؟ .. وكيف نلاقي بينهما للمساهمة في مجهود التنمية؟.. وبهذا تكون الشراكة بين القطاع العام والخاص هي أداة مهمة من أدوات التنمية.

فالقطاع العمومي يمكن أن يستفيد من الفعالية الميكرو اقتصادية للقطاع الخاص (روح المقاوله والابتكار)، وهذا الأخير يمكن أن يستفيد كذلك من التجربة الماكرو اقتصادية للقطاع العمومي في مجال التنمية والخدمة العمومية لكي يصبح نافعا "عموميا" أي يبرهن أنه جزء من هذا المجتمع وله مهام اجتماعية وبيئية واقتصادية يجب أن يلتزم بها.

من هذه الزاوية فقط يمكن فهم المشاركة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، أي مشاركة تقوم على مبدأ الربح للطرفين وليس هناك خاسر.

إن الشراكة بين القطاع العام والخاص هي فرصة لكي يبرهن كلا القطاعين عن مسؤوليتهم الاجتماعية والعمومية للقيام بمهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانجاحها. وللمؤسسة الخاصة دور أكبر في الواقع، إذ يجب أن تثبت أنها جزء من البلد ومن العالم تسعى في إطار تحقيقها للربح إلى أن تكون مؤسسة مواطنة ومسئولة اجتماعيا تحترم مبادئ الأخلاق في الاستثمار والانتاج والتسويق، والأخلاق المالية وتلك المتعلقة بتسيير الموارد البشرية، وكذلك البيئة.

لقد بيّنت العديد من الدراسات في الآونة الأخيرة أن المجتمع المدني، أي المواطنين والمواطنين، يحبذون بشكل أكثر وضوحاً أن تلعب المؤسسات دورها كمسئول شريك ومتحضر في عملية التنمية.

وبشكل أكثر دقة، فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما هي إلا أداة مثل الأدوات الأخرى ويمكن أن تكون لها مزايا كثيرة، لكن ليس في المطلق وإنما عندما توضع في إطارها الصحيح، إطار يمكن تلخيصه في الميثاق العالمي بمبادئه العشر و الذي يجب على كل الاطراف الإلتزام به.

وهكذا تتحول المؤسسة من منظمة خاضعة للربح وديكتاتورية السوق إلى مؤسسة تلتزم بالشفافية في حساباتها والاتفاقيات الأساسية الدولية للعمل ومكافحة الرشوة والفساد.

لكن السؤال الذي نطرحه ونريد الجواب عنه هو: ما حال البلدان العربية وكيف يمكن للمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص أن تلعب دوراً في التنمية؟ :

1 - وضع اقتصادات البلدان العربية وتدابير الأزمة الحالية وتحديات التنمية:

إن ماتم من تطبيق لإصلاحات في الدول العربية خلال العقدين الماضيين لاتبعت على التفاؤل، فعدد كبير من الدول العربية فشل في توفير فرص العمل اللازمة للقضاء على مشكلة البطالة، إذ إن نسبة البطالة سجلت أكثر من 14.5% ، وهو أعلى معدل للبطالة في العالم، بغض النظر عن بنيتها الخطيرة.

ومعظم البلدان العربية فشلت في تحقيق الهدف الأول للألفية وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع ..حيث إن المؤشرات الحالية تؤكد أن حوالي 20 % من السكان في الدول العربية يعيشون بأقل من دولارين للفرد يوميا، وان أكثر من 40% من السكان يعيشون بأقل من 2.75 دولار للفرد يوميا. هذا بالإضافة إلى تدهور أوضاع المواطنين وتراجع معدلات التجارة البينية والاستثمارات المشتركة وهجرة العقول العربية وضعف البنية التحتية في العديد من البلدان العربية، إضافة إلى عدم مواكبة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات التنمية وعدم مراعاة معايير العدالة والإنصاف في توزيع عائدات المجتمع، كلها تمثل تحديات كبيرة أمام المجتمعات العربية وتحتاج إلى تضافر الجهود الرسمية والأهلية.

الأمر سيزداد تعقيدا بالنسبة للبلدان العربية مع ظهور الأزمة الاقتصادية الحالية متعددة الجوانب (مالية واقتصادية وغذائية وبيئية) والتي تبين أن تداعياتها خطيرة وطويلة المدى على كل بلدان العالم.

كما أن التحولات الجارية في بعض الدول العربية فيما يسمى بـ"الربيع العربي" من شأنها أن تفتح المجال للتعبير الديمقراطي والتنظيم السياسي والجمعي والمشاركة الشعبية في كل البلدان العربية، وهنا ستطرح بإلحاح مسألة ضرورة توفير الاحتياجات الأساسية للسكان وبالأساس الشغل والسكن والخدمات الصحية والتعليم، وكذا ضرورة توفير البنية التحتية للنقل والطاقة والمياه والتكنولوجيات الحديثة.. إلخ، والواقع أن ما سيطرح بإلحاح هو مسألة التنمية ونوعية الحكم والمؤسسات التي ستقودها، وتبعاً مسألة الديمقراطية والشفافية والمساءلة والمحاسبة، وكذا مسألة الإنصاف والتوزيع العادل للثروة.

دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية :

قبل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، قدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كانت تنوي انفاق إلى سنة 2015 ما قيمته 100 مليار دولار في قطاع المياه وحده.

وهذا يعني أن البلدان العربية قد لجأت لمختلف أشكال عقود المشاركة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في مجال البنى التحتية قبل الأزمة بسنوات، يحتل فيها قطاع الطاقة الصدارة بنسبة تفوق 60% من المشاريع، تليها قطاعات التنمية الحضرية والتعليم.

وحسب البنك الدولي، فإن مساهمة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية في 13 بلداً عربياً بلغت من سنة 1990 إلى سنة 2008 أكثر من 67 مليار دولار أمريكي في 122 مشروعاً من نوع المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، في قطاعات الاتصالات والنقل والمياه .

هذا التقدم الملموس في تطبيق نموذج المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص في البلدان العربية لا يخلو من العيوب التي أشرنا إليها أعلاه في هذا النوع من العقود، إذ يمكن القول أنها تميزت على العموم بنقص الدراسات القبلية الجيدة مما تسبب في التأخير في آجال الإنجاز وفي تكاليف إضافية معتبرة، كما تميزت بنقص فادح في المنافسة الحقيقية والشفافية في إبرام العقود مما انعكس سلباً على نوعية الخدمة العمومية.

ومن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة نقص موارد تمويل هذه المشاريع في البلدان العربية، لهذا اضطرت معظم الحكومات على اتخاذ إجراءات لضمان التمويل أو للتدخل المباشر عن طريق المؤسسات العمومية لإنجاز المشاريع المبرمجة، وكل ذلك بفضل احتياطات الصرف التي تتمتع بها إلى الآن. هذا الأمر يطرح في الواقع مدى أهمية ونجاعة اللجوء لهذا النوع من المشاركة في الظروف الحالية التي تمر بها البلدان العربية في ظل الأزمة متعددة الأبعاد التي تعيشها اليوم؟

وفي هذا النموذج من النمو، تحتل الاستراتيجية الصناعية مكانة أساسية والتي لا بد أن تتوجه بشكل جوهري نحو تكنولوجيات المستقبل وتهدف فيما تهدف إلى :

أ - تحسين إدارة وأداء الجهاز الإنتاجي القائم وأقلمته مع التحولات الجارية .

ب - توجيه الاستثمارات نحو الصناعات التي تشكل المزايا المقارنة للمستقبل .

وتكتسي هنا نوعية البنى التحتية ، والانسجام والاستقرار المؤسسي، ومستوى عال من التعليم العام والمتخصص يضمن نوعية الموارد البشرية-أهمية بالغة في إنجاح هذه الإستراتيجية.

لكن الأمر لا يتوقف على هذا الأمر فقط ، بل يتطلب كذلك وضع استراتيجية لمشاريع البنى التحتية في إطار المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

وبهذه الطريقة يمكن أن تلعب المشاركة دورا في التنمية، لأن المطلوب هو تنمية مستمدة من الداخل، من تجنيد الطاقات الذاتية العمومية والخاصة، وتكون وليدة ذكاء وابتكار الشعوب ولأجلها، أي لتلبية احتياجاتها ولخدمتها. لذا لا بد من نهج جديد يطلق روح المبادرة للشعوب ويضع الثقة فيها، نهج يعطي مكانة للنقد والنقد البناء ويعيد العلاقة بين الشعب وحكامه على أساس المشاورة الديمقراطية وبالأساس حول نموذج التنمية الذي يريده، أخيرا نهج يعيد العلاقة بين الأفراد على أساس قيم التضامن والتعاون والتسامح.

أبرز النتائج

دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية ليس آلي، إذ لا يكفي اللجوء لهذا النوع من العقود لكي تتحقق التنمية، وإنما هي أداة من ضمن أدوات أخرى يمكن أن تساهم في بعث النمو والتنمية إذا ما هيئت لها الشروط المواتية لذلك ومنها :

1. وضع سياسات تنموية بعيدة المدى .
2. وضع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص داخل هذه الإستراتيجية العامة للتنمية وجعلها أداة من أدوات تحقيقها .
3. أهمية الاستفادة من توصيات المؤسسات والهيئات الدولية والباحثين والخبراء في مجال الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص.
4. توجيه هذه الشراكة باتجاه تطوير قدرات المؤسسات العمومية والخاصة الوطنية والعربية، خاصة في مجال البنى التحتية ، وذلك بتمكينها من الاستفادة من تجار المجمعات الدولية الكبرى التي تستثمر في هذا المجال وقدراتها التكنولوجية والمعرفية في إدارة مشاريع البنى التحتية للخدمة العمومية.
5. ضرورة الاستفادة من تجارب الشراكة في العالم والبلدان المتقدمة على الخصوص، وكذا تجارب البلدان النامية وبالأخص في أمريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية لقرب واقعها الاقتصادي والاجتماعي من واقع البلدان العربية.



البند الحادي عشر
تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (40)
لمؤتمر العمل العربي (مارس / آذار 2013)

أولاً : يتضمن جدول أعمال الدورة (39) لمؤتمر العمل العربي (القاهرة/ جمهورية مصر العربية، 1 - 8 أبريل/ نيسان 2012) بندا خاصا تحت عنوان " تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (40) لمؤتمر العمل العربي (مارس / آذار 2013) .

وتحتوى الوثيقة الخاصة بالموضوع على قسمين هما:

1 -تحديد مكان انعقاد الدورة (40) لمؤتمر العمل العربي (مارس/ آذار 2013):

وفقا لنص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الخامسة من دستور منظمة العمل العربية، فإن المؤتمر العام يجتمع مرة كل عام في الأسبوع الأول من شهر مارس / آذار في دولة المقر، ويجوز أن ينعقد في أية دولة عضو بقرار منه ، لذلك فإن الدولة الراغبة في استضافة الدورة (40) لمؤتمر العمل العربي (مارس / آذار 2013) عليها أن تعلن عن رغبتها أمام المؤتمر لإصدار قراره بهذا الشأن .

2 -تحديد جدول أعمال الدورة (40) لمؤتمر العمل العربي (مارس / آذار 2013) .

أ - تنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة عشرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي على الآتي:

" يقر المؤتمر العام أثناء انعقاده، جدول أعمال دورته التالية في ضوء المشروع الذي يعده مجلس الإدارة بالتشاور مع المدير العام لمكتب العمل العربي، وعلى المجلس أن يأخذ في الاعتبار، عند إعداد مشروع جدول الأعمال، أي اقتراح قد تتقدم به حكومة أي من الدول الأعضاء أو أية منظمة لها صلاحية التمثيل في المؤتمر على أن يرد المقترح إلى مكتب العمل العربي قبل اجتماع المجلس الذي

يسبق المؤتمر مباشرة " .

ثانياً : تدارس مجلس الإدارة في دورته السادسة والسبعين (القاهرة، نوفمبر/ تشرين الثاني 2011) الوثيقة المقدمة من مكتب العمل العربي (و. م. أ. د. ع / 8/76) بشأن تحديد مشروع جدول أعمال الدورة (40) لمؤتمر العمل العربي لعام 2013 في ضوء الموضوعات الفنية المقترحة من الدول الأعضاء بالإضافة للموضوعات المدرجة بشكل نظامي، وقد أصدر مجلس الإدارة القرار التالي:

1 - الموافقة على مشروع جدول أعمال الدورة (40) لمؤتمر العمل العربي (مارس / آذار 2013) المبين أدناه، وإحالته إلى الدورة (39) لمؤتمر العمل العربي (مارس / آذار 2012) مع التوصية بإقراره:

- 1 - تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.
- 2 - النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.
- 3 - متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.
- 4 - المسائل المالية.
- 5 - اختيار لجنة الخبراء القانونيين (2013 – 2016) .
- 6 - تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
- 7 - مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو / حزيران 2013) .
- 8 - التأمين ضد التعطل .
- 9 - مستقبل التشغيل في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي .
- 10 تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي (مارس / آذار 2014) .

**** الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للنظر في إقرار جدول أعمال الدورة (40) لمؤتمر العمل العربي (مارس/ آذار 2013) في ضوء المشروع المقدم من مجلس الإدارة.**



الجهة	الهاتف والفاكس	العنوان
منظمة العمل العربية	تليفون : 33362719 / 33362721 / (202) 33362731 فاكس: 37484902 (202) بريد الكترونى : alo@alolabor.org الموقع على شبكة الانترنت: www.alolabor.org	(7) ميدان المساحة - الدقى - ص . ب (814) القاهرة - الرمز البريدى (11511) <u>جمهورية مصر العربية</u>